الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/51/240
15 October 1997

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/AC.250/1 (Parts I-III)]

٥١/٢٤٠ - خطة التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٩/١٢٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي قررت فيه إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة يتولى صياغة أكثر تفصيلا لخطة للتنمية تكون شاملة وعملية المنحى، ويبدأ أعماله في أقرب موعد ممكن في عام ١٩٩٥ برئاسة رئيس الجمعية العامة،

١ - تحيط علما بتقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية[١]؛

٢ - تقر خطة التنمية بالصيغة الواردة في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة ١٠٣
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧

المرفق

خطة التنمية

١ - تعد التنمية من أهم أولويات الأمم المتحدة. والتنمية عبارة عن التزام متعدد الأبعاد بتحقيق

(١) A/AC.250/1 (Parts I-III). وللاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/51/45).

نوعية أعلى من الحياة للناس كافة. والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة كلها عناصر مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة.

والنمو الاقتصادي المطرد ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، خاصة البلدان النامية. وعن طريق هذا النمو، الذي يجب أن يكون ذا قاعدة عريضة حتى يعم كل الناس بالفائدة، ستتمكن البلدان من تحسين مستويات معيشة شعوبها من خلال محو الفقر والجوع والمرض والأمية، وبتوفير المأوى المناسب، وتأمين فرص العمل للجميع، وصون سلامة البيئة.

كذلك، فإن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، والشفافية والمساءلة في الحكم والإدارة في قطاعات المجتمع كافة، والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني، إنما تعد كلها عنصرا لا غنى عنه للأسس اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الشعوب.

ومن الأمور الأساسية للتنمية تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة، على قدم المساواة، في جميع مجالات المجتمع.

٢ - وبناء على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا، وكذا سائر الاتفاقات ذات الصلة، فإن خطة التنمية ترمي إلى تنشيط وتجديد وتعزيز شراكة من أجل التنمية، تستند إلى مقتضيات المصالح المشتركة والترابط الحقيقي. وهي شاهد على الالتزامات المتجددة لجميع البلدان بحشد الجهود الوطنية والدولية تحقيقا للتنمية المستدامة، وبتنشيط وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، تقر خطة التنمية بما للسياسات والتدابير الوطنية من أهمية قصوى في عملية التنمية، وتدعو إلى العمل على تهيئة مناخ اقتصادي دولي نشط ومنشط، يشتمل على نظام تجاري انفتاحي، ومحكوم بقواعد، ومنصف، ومأمون، وغير تمييزي، وشفاف، وقابل للتنبؤ، ومتعدد الجوانب، فضلا عن تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة؛ كما تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في تعبئة وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنمية من جميع المصادر، ووضع استراتيجية لإيجاد حلول دائمة لمشاكل الدين الخارجي وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، وكفاءة استغلال الموارد المتاحة.

أولا - الإطار والأهداف

ألف - الإطار

التنمية والسلام والأمن

٣ - السلام والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ومتكافلان. وينبغي كذلك تحقيق التنمية كغاية في حد ذاتها. فلا غنى عن التنمية إذا أريد تحقيق السلام والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها. ولا يمكن أن يكون

هناك سلام وأمن دون تنمية. والعمليات المتصلة بخطة التنمية وخطة السلام يكمل بعضها البعض. وكيما يتسنى دوام السلام والاستقرار، يتحتم العمل وطنيا وممارسة التعاون الفعال دوليا للعمل من أجل حياة أفضل للجميع في ظل قدر أكبر من الحرية، ومن العوامل الحاسمة في ذلك القضاء على الفقر.

٤ - ولا يمكن بلوغ التنمية في غياب السلام والأمن أو مع عدم احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وجهود التنمية كثيرا ما تهمَل أو تقل أو تُترك في ظروف الحرب والطوارئ قصيرة الأجل والاحتياجات الإنسانية. ويترتب على النفقات العسكرية المفرطة، وتجارة الأسلحة واستثمار الأموال في إنتاج الأسلحة وحيازتها وتكديسها أثر سلبي على توقعات المستقبل بالنسبة للتنمية. ومع تخفيف حدة التوترات الدولية، هناك فرصة للحد، حسب الاقتضاء، من النفقات العسكرية واستثمار الأموال في إنتاج الأسلحة وحيازتها، بما يتماشى مع احتياجات الأمن القومي، وذلك بهدف زيادة الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(أ) العولمة والتعاون الإقليمي والتكافل: الحاجة إلى التزام بالشراكة

٥ - لقد حدثت تغييرات هائلة، ولا سيما في مواكبة نهاية الحرب الباردة، من شأنها أن تثير تساؤلات حول بعض الطرق التقليدية لمواجهة تحديات التنمية.

٦ - وثمة تغير متزايد الأهمية يمس جميع البلدان يتمثل في عملية العولمة المدفوعة بقوى السوق، ولا سيما ما ينتج عن هذا التغير من تقدم سريع في مجال تبادل المعلومات ومجالات الاتصالات. وتشمل العولمة درجات متفاوتة من تزايد اندماج الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة. وقد أسفر هذا عن انفتاح أكبر، وعن حرية أكثر لانتقال عوامل الإنتاج وأتاح مزيدا من الفرص للتعاون الدولي. كما أن الزيادة الكبيرة في التبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال والتطورات التكنولوجية تتيح فرصا جديدة للنمو في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. وهناك أيضا أشكال هامة أخرى لعملية العولمة منها نشر الأفكار والثقافات وأنماط المعيشة الناشئة عن الابتكارات في مجالَي النقل والاتصالات، على نطاق أوسع. وتتيح العولمة للبلدان إمكانية تقاسم الخبرات والاستفادة من إنجازات بعضها البعض أو التعلم من الصعوبات التي واجهتها، وتشجيع التبادل المشترك للمثل العليا والقيم الثقافية والطموحات، مع مراعاة الاعتراف بالتنوع الثقافي.

٧ - وتوفر عولمة الاقتصاد العالمي فرصا وتحديات لعملية التنمية كما تثير مخاطر وشكوكا. وقد ترتب على عملية العولمة وزيادة التكافل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أن أصبح من المتعذر على فرادى البلدان أن تعالج عددا متزايدا من المسائل معالجة فعالة، ومن ثم فإن التعاون الدولي مطلوب. أضف إلى ذلك أن جهات فاعلة غير حكومية ذات باعٍ عالمي، مثل الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات المالية الخاصة والمنظمات غير الحكومية تقوم بدور هام في الشبكة الجديدة للتعاون الدولي.

٨ - وأدت زيادة التكافل بين الدول إلى تسارع عملية تعميم القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي ونشر آثارها بالتالي في سائر الاقتصاد العالمي. ويصح هذا بوجه خاص على توقعات التنمية للبلدان النامية التي تأثرت بالعولمة بصفة خاصة.

٩ - والتكامل المالي العالمي يضع أمام المجتمع الدولي تحديات وفرصا جديدة. وسلامة سياسات الاقتصاد الكلي المحلية، التي يتبعها كل بلد حيال تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ونموه، تعتبر عنصرا أساسيا لتحديد تدفقات رأس المال الخاص، كما أن لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، حيثما اقتضى الأمر، وتهيئة مناخ اقتصادي دولي، دورا هاما في زيادة فعاليتها. وعولمة الأسواق المالية قد تولد مخاطر جديدة من عدم الاستقرار، تشمل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتقلب التدفقات القصيرة الأجل لرؤوس الأموال، مما يقتضي من جميع البلدان أن تتبع سياسات اقتصادية سليمة، وأن تدرك ما لسياساتها المحلية من آثار اقتصادية خارجية. وهناك حاجة لزيادة تدفقات رأس المال الخاص ولتوسيع نطاق استفادة جميع البلدان النامية من هذه التدفقات. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان المنخفضة الدخل، خاصة في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى إيجاد المناخ اللازم الذي يمكّن من اجتذاب هذه التدفقات.

١٠ - وزيادة القدرة على مواجهة هذه التيارات تستلزم اتباع سياسات داخلية سليمة فضلا عن توافر بيئة اقتصادية دولية مواتية. ورغم ظهور براعم نمو جديدة في عدد من البلدان النامية من شأنها أن توفر نصيبا متزايدا من عوامل تنشيط التنمية العالمية، فمن المرجح أن يظل دور البلدان المتقدمة النمو في التمويل العالمي دورا متفوقا لفترة طويلة من الزمن. والسياسات التي تتبعها في شؤونها الداخلية ستكون، في ظل أسواق رأس المال المتزايدة العولمة، ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبقية العالم لما لها من تأثير كبير على النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي على البيئة الاقتصادية الدولية.

١١ - وعلى الرغم من أهمية توافر بيئة اقتصادية دولية مواتية، فإن كل بلد بمفرده يتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الرئيسية عن سياساته الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية. وبغية الاستفادة من الاقتصاد العالمي المتسارع الاندماج، على جميع البلدان أن تعتمد سياسات داخلية سليمة ومستقرة، وأن تعالج أوجه الخلل الداخلية والخارجية، وأن تشجع على إجراء عملية تكيف مستمرة. كما تتسم السياسات الوطنية السليمة بأهمية كبيرة في امتصاص الصدمات الخارجية. كما أن السياسات الوطنية لجميع البلدان تنتفع من تحسين المؤسسات السياسية والنظم القانونية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعمه القوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة وينبغي أن يعمل على تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية.

١٢ - وتؤدي العولمة والتكافل إلى تعميق الحاجة إلى التعاون الدولي وإلى خلق فرص أكبر لهذا التعاون. وتبين المشاكل والمسائل الناجمة عن العولمة والتكافل بكل وضوح أن هناك مصلحة عامة مشتركة فيما بين جميع البلدان في حلها ومواجهتها. وإن التعاون الإنمائي الدولي القائم لا على التضامن فحسب وإنما على المصلحة المتبادلة والشراكة أيضا، يشكل جزءا أساسيا من هذا الجهد. ومع انحسار المواجهات العقائدية وازدياد العولمة، وتعميق التكافل بين الدول، نشأت فرصة تاريخية لإجراء حوار بنّاء فيما بين جميع البلدان، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والقيام بتعبئة سياسية لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية استنادا إلى الشراكة الحقة وتبادل المصالح والمنافع. وخطة التنمية هذه إنما تشهد على التزامنا باغتنام هذه الفرصة.

١٣ - وقد أفضى تعميق التكافل بين البلدان، بالفعل إلى ظهور وتقوية التجمعات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية. وتم الاعتراف بها كأدوات هامة لتنشيط النمو الاقتصادي العالمي وتوسيع التجارة. وهي لا توفر إطارا لتعزيز وتحسين التعاون بين الدول فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية فحسب وإنما أيضا في المجالات الأخرى التي تحظى باهتمام مشترك. وإن التجمعات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية ذات التوجه الخارجي والتي تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتكمله تمثل جهات فاعلة هامة في عملية التنمية العالمية.

(ب) تنوع تجارب التنمية وأثر العولمة

١٤ - يتجلى من سجل تجارب البلدان في مجال التنمية وجود اختلافات من حيث النجاح ومن حيث الفشل. فقد شهد عدد من البلدان النامية نموا اقتصاديا سريعا في الآونة الأخيرة وأصبحت من الشركاء النشيطين في الاقتصاد الدولي. وعملت هذه البلدان، التي حافظت على معدل نمو اقتصادي مرتفع، على زيادة حصتها في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، فوسعت بذلك من نطاق دورها في الاقتصاد العالمي.

١٥ - وفي الوقت نفسه، يواصل كثير من البلدان النامية مواجهة الصعاب في المشاركة في عملية العولمة، ويواجه خطر البقاء على هامش عملية العولمة والاستبعاد منها بالفعل. ولا يزال كثير منها واقعا في وهدة الفقر والجوع وسوء التغذية والركود الاقتصادي، بما في ذلك بطء النمو الاقتصادي أو سلبيته. وقد تجاوزها قطار التغييرات العالمية الحاصلة في مجالات التمويل والاتصالات والتكنولوجيا رغم ما بذلته من جهود لإجراء إصلاحات اقتصادية، ومن ضمنها برامج التكيف الهيكلي. ولا تزال الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على اتساعها غير المقبول. ولا تزال توجد في الاقتصاد العالمي حالات خلل وعدم يقين تؤثر على جميع البلدان ولكنها تؤثر بوجه خاص على مصالح البلدان النامية. ونعيد تأكيد الحاجة إلى زيادة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية.

١٦ - ويتفاوت مجال التنمية تفاوتا واسعا لا فيما بين البلدان فحسب وإنما يتفاوت بشدة في داخلها أيضا. وتشير الحالات المتفاوتة للبلدان إلى أنه إلى جانب التدابير الشاملة اللازمة للعمل على قيام بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية، فإن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير محددة لعلاج الحالة في بلدان بعينها. ويتوقف النجاح غالبا على إزالة القيود الرئيسية التي تتفاوت بشدة من بلد إلى آخر. ومن شأن التعاون وتقاسم الخبرات فيما بين البلدان النامية أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق هذا النجاح. ويتطلب كذلك أن يأخذ التعاون الإنمائي الدولي في الحسبان خطط البلدان النامية وبرامجها واحتياجاتها وأولوياتها وسياساتها في هذا الشأن. وتلزم إقامة شراكة دولية جديدة من أجل التنمية على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي.

(ج) الحالات الحرجة والمشاكل الخاصة في البلدان النامية

الحالة الحرجة في افريقيا

١٧ - تأتي الحالة الحرجة في افريقيا على رأس الشواغل. فأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي يُتوقع أن يزداد فيها الفقر زيادة كبيرة. وكثير من أجزاء هذه القارة يواجه مشاكل منها عدم كفاية الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية، وسوء تنمية الموارد البشرية، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والجوع،

وانتشار الأوبئة والأمراض، والبطالة والعمالة الناقصة. ومما يزيد هذه الحالة سوءا وجود عدد من المنازعات وحالات الكوارث. واجتماع هذه القيود والموانع المختلفة يجعل من الصعب على أفريقيا أن تستفيد بالكامل من عمليات العولمة وتحرير التجارة وأن تندمج بالكامل في الاقتصاد العالمي. وإن زيادة تعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل التنمية، واستخدامها على نحو أكثر فعالية، أمر حاسم لنجاح الاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تضطلع بها البلدان الأفريقية. والتضامن الدولي أمر أساسي للتنمية في أفريقيا وتعاونها على الصعيد الدولي، والضرورة تقتضي تقديم الدعم استكمالا للموارد الوطنية التي تحشدها البلدان الأفريقية نفسها.

الحالة الحرجة في أقل البلدان نموا

١٨ - إن الحالة الحرجة في أقل البلدان نموا، التي تقف بصورة واضحة على هامش الاقتصاد العالمي تتطلب أقصى درجات الاهتمام من المجتمع الدولي قاطبة، دعما للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المناسبة. وتشمل العوامل الرئيسية التي تعوق الفرص المحدودة المتاحة بالفعل لهذه البلدان للمشاركة في عمليتي العولمة وتحرير التجارة والانتفاع منهما، عوامل من قبيل العبء الثقيل للديون وخدمة الديون الواقع على اقتصاداتها، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتدني المستوى الاجمالي، بالقيم الحقيقية، للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي حدث في السنوات الأخيرة، وضآلة تدفقات الموارد الخاصة. وطبقا لمعظم مقاييس الرفاه الاقتصادي والبشري، تعتبر أقل البلدان نموا متخلفة عن الركب إلى حد خطير. فمؤشراتها الاجتماعية منخفضة باستمرار بل ازدادت سوءا في بعض الحالات. وهياكلها الأساسية المؤسسية والمادية واهنة وتستلزم بالتالي زيادة الدعم الوطني والدولي لتقويتها.

المشاكل الخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٩ - كما يلزم أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام على سبيل الأولوية للمشاكل الخاصة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالتحديات والقيود الخاصة التي تعرقل تنميتها والناشئة عن مشاكل منها محدودية حجم أسواقها وقاعدتها من الموارد، وما تواجهه من مشاكل خاصة في مجالي النقل والاتصالات، وعن ارتفاع درجة قابليتها للتأثر بالأضرار البيئية والكوارث الطبيعية، هي تحديات وقيـــود لا بد من معالجتها.

المشاكل الخاصة في البلدان غير الساحلية النامية

٢٠ - والجهود الشاملة التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية تواجه عراقيل خطيرة من جراء الافتقار إلى منفذ بري إلى البحار الذي يتفاقم بفعل البعد والانعزال عن الأسواق العالمية والتكاليف التعجيزية للنقل العابر ومخاطره. ولا بد من التصدي للتحديات والقيود الخاصة التي تنفرد بها تلك البلدان.

(د) حقائق وتحديات ما بعد الحرب الباردة

'١' المشاكل والسمات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

٢١ - تتطلب المشاكل والسمات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عناية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالتحول المزدوج إلى الديمقراطية وإلى اقتصاد السوق في وقت واحد يجعل حالة هذه البلدان معقدة بشكل خاص ولا سيما فيما يتعلق بنموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. ونبراس هذه

العملية الجارية الآن وأساسها إنما هو احترام حقوق الإنسان وشفافية الحكم وصفته التمثيلية وخضوعه للمساءلة وسيادة القانون والسلام المدني.

٢٢ - والنسيج الاجتماعي لمجتمعات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال يتعرض لضغوط شديدة. فعمليات التكيف الهيكلي تأتي بمنافع اقتصادية ولكنها تخلق مشاكل اجتماعية لم تكن معروفة قبل مرحلة الانتقال. وتتمثل الشواغل الرئيسية لتلك البلدان في التدهور البيئي الشديد، وتفاقم الحالة السكانية ومشكلة تحويل الانتاج العسكري إلى الاستعمال المدني.

٢٣ - وسيكون لاكتمال عملية الانتقال وإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي واشتراكها الفعال في المؤسسات المتعددة الأطراف أثر إيجابي لا على هذه البلدان نفسها فحسب بل على الاقتصاد العالمي أيضا. وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان بالنسبة لها زيادة التعاون الفعال في مجالات التجارة والاقتصاد والتمويل والعلم والتكنولوجيا مع جميع البلدان والمناطق. فإدماجها سيسهم في التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية وفي تبادل الدراية العلمية والصناعية ذات النفع المتبادل. وسيكون من المهم أيضا زيادة التعاون فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومن أجل تحقيق هذا الادماج بسرعة، لا بد من تقديم الدعم الدولي الفعال للاصلاحات في تلك البلدان بتوفير الموارد الماليـــة والخبرة المؤسسية. ويجب أن تكفل التدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد زيادة الفوائد الناجمة عن الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي الى أقصى حد وتقليل آثارها السلبية الى أدنى حد بالنسبة لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية.

'٢' نهاية الحرب الباردة والبلدان النامية

٢٤ - لئن كانت نهاية الحرب الباردة قد عملت على بث روح جديدة من الحوار والتعاون على الصعيد السياسي العالمي، فإن الحاجة تدعو إلى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية لكي تفضي على نحو متزايد إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية، على أن يكون من وسائل ذلك الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت في الآونة الأخيرة.

٢٥ - وفي فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن سجل التنمية لا يزال حتى الآن متباينا. فمن التطورات الإيجابية الاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وما تمخضت عنه مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا من توافق في الآراء حول التنمية، وزيادة التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية. ومن جهة أخرى، برزت شواغل كبرى، كالانخفاض الذي شهدته الآونة الأخيرة في المعدلات الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وخطر تهميش البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي. وعلى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية أن تركز اهتمامها على كيفية تبديد هذه الشواغل بشكل فعال.

(هـ) الديمقراطية وشفافية الحكم وخضوعه للمساءلة وتعزيز جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية

٢٦ - أدى تضاؤل النزاعات الايديولوجية إلى تحسين مناخ التعاون على كافة المستويات. وعلى الرغم من أنه لا توجد وصفة عالمية للتنمية الناجحة، فقد أخذ يظهر تقارب متزايد في الآراء حول أمور منها أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تشكل عناصر مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة، التي هي إطار لجهودنا من أجل تحقيق معيشة من نوع أفضل لجميع الشعوب. وفي هذا السياق، فإننا نعيد تأكيد أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، أمور مترابطة ومتداعمة.

٢٧ - ويعد احترام جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية، والمؤسسات الديمقراطية والفعالة، ومحاربة الفساد، وشفافية الحكم وصفته التمثيلية وخضوعه للمساءلة، والمشاركة الشعبية، واستقلال القضاء، وسيادة القانون والسلام المدني من أسس التنمية التي لا غنى عنها. وفي الوقت نفسه، نؤكد مرة أخرى أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وهو جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان. وكما جاء في إعلان الحق في التنمية[٢]، فإن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية. فالتنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الانسان، على أنه لا يجوز اتخاذ غياب التنمية ذريعة لتقليص حقوق الانسان المعترف بها دوليا.

٢٨ - والجهود التي تبذل لتعزيز المؤسسات والاجراءات الديمقراطية جهود لها بالغ الأهمية من أجل تحقيق السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتعزز الاستقرار الاجتماعي، اللازم للنمو المنتج، بوجود ظروف يستطيع فيها الناس أن يعبروا عن ارادتهم بسهولة. ومن ثم كانت المؤسسات الوطنية القائمة على المشاركة جوهرية.

٢٩ - وانتشار الفقر المطلق على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الانسان ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية. ومن غير المقبول أن يكون الفقر المطلق والجوع والمرض والافتقار إلى المأوى المناسب والأمية وانعدام الأمل مصير ما يزيد على بليون من البشر. ونحن نلتزم بهدف استئصال الفقر في العالم عن طريق الاجراءات الوطنية الحاسمة والتعاون الدولي كواجب أخلاقي اجتماعي وسياسي واقتصادي من واجبات الجنس البشري.

٣٠ - لقد بعثت الديمقراطية، وهي تنتشر في كل مكان، آمالا بتحقيق التنمية في كل مكان. وعدم الوفاء بهذه الآمال قد يوقد من جديد نار القوى اللاديمقراطية. والاصلاحات الهيكلية التي لا تراعي الواقع الاجتماعي قد تزعزع عمليات التحول الديمقراطي إذ أنها تعوق تحقيق تلك الآمال. ومع أن من المسلم به أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن العمل على إيجاد بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة ومستقرة على الصعيد الوطني من أجل التنمية، يظل تقديم الدعم الدولي، بناء على طلب الحكومات التي يعنيها الأمر، وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من المكونات الحاسمة في هذا الجهد.

---

(٢) القرار ١٢٨/٤١، المرفق.

٣١ - ويتزايد الاعتراف بأن دور الدولة في التنمية ينبغي أن يستكمل بمساهمة الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. وتقع على الدولة المسؤولية العامة في مختلف المجالات، بما في ذلك مسؤولية صوغ السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وخلق بيئة مواتية للقطاع الخاص؛ وينبغي للدولة أن تشجع المشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص والفئات الرئيسية في الأنشطة التي تكمل لأهداف الوطنية وتعززها.

٣٢ - ولكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي شكل من أشكال التدخل من أي دولة أخرى. وبمقتضى مبدأ التساوي في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فإن لكل الشعوب الحق في حرية تقرير وضعها السياسي، دون تدخل خارجي، وفي تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن على كل دولة أن تحترم هذا الحق وفقا لأحكام الميثاق.

باء - الأهداف

١ - تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية

(أ) تنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية

٣٣ - تتزايد الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بفعل الفرص والتحديات والمخاطر الجديدة التي يطرحها التكامل العالمي وتزايد الترابط في الاقتصاد العالمي، والحالة الحرجة والمشاكل الخاصة في كثير من البلدان النامية، والمشاكل الخاصة في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. ولا غنى عن توافر إرادة سياسية قوية لإدامة مثل هذا التعاون. ومن خلال هذه الخطة، نجدد التزامنا ونسعى إلى إعطاء دفعة جديدة لشراكة عالمية من أجل التنمية.

٣٤ - عقد المجتمع الدولي خلال السنوات الخمس الماضية أو نحو ذلك عددا من المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية اتخذت فيها قرارات وأعلنت فيها التزامات تتعلق بالقضايا الانمائية الرئيسية كان الهدف منها تنشيط عملية التنمية والتعاون الدولي من أجل التنمية. ومن هذه القرارات والالتزامات الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[٣]، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع[٤]، والمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع المعقود في جومتين، تايلند، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل،

---

(٣) القرار دإ-٣/١٨، المرفق.

(٤) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[٥]، والتزام كرتاخينا[٦] وجدول أعمال القرن ٢١[٧] وشتى الاتفاقات والاتفاقيات التي اعتمدت بتوافق الآراء قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو في أثنائه أو بعده، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية.

٣٥ - وهذه المؤتمرات تشهد على أن منظومة الأمم المتحدة تشارك بنشاط في كل قضايا التنمية على اختلافها وعلى أنه ينبغي لها أن تواصل هذه المشاركة بصورة أنشط. وينبغي لجميع الدول والمنظمات الدولية أن تنفذ بصورة كاملة ما تم التوصل إليه في هذه المؤتمرات من الاتفاقات والالتزامات والأهداف المتفق عليها دوليا، إذ لا يمكننا، إلا بالتنفيذ الكامل، أن نثبت صدق الفكرة القائلة بأن هذه المبادرات الانمائية هي حقا من القضايا ذات الأولوية للمجتمع الدولي.

٣٦ - ويتطلب هذا التنفيذ، قبل كل شيء، توافر الارادة السياسية لدى جميع الجهات الفاعلة على كافة المستويات، فغالبا ما تكون الثغرة بين ما اتفق عليه وما تم تنفيذه واسعة أكثر مما ينبغي على كلا الصعيدين الوطني والدولي. وإذا أريد التصدي بصورة فعالة للاحتياجات الانمائية لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، فلا بد لنا من الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها على المستوى الفردي والجماعي.

٣٧ - وتحقيقا لهذه الغاية نؤكد مرة أخرى، من خلال خطة التنمية هذه، استمرار أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه المؤتمرات الدولية وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة ونشدد على ضرورة تنفيذ نتائجها بصورة متكاملة ومترابطة ومتسقة وعلى تنسيق متابعتها.

(ب) تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في التنمية

٣٨ - المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، هي أن يكفل لمنظومة الأمم المتحدة، في إطار ولايتها ذات الطابع المتعدد الأبعاد والمتكامل، أن تكون مجهزة للاضطلاع بدور قيادي في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية، وللعمل كمنتدى للتعبير عن الأهداف العالمية، وكداعية لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها الحق في التنمية، وحماية البيئة، فضلا عن تلبية الاحتياجات من المساعدة الانسانية، وصون السلام والأمن الدوليين.

---

(٥) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٦) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات (TD/364/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٧) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

٣٩ - إن لمنظومة الأمم المتحدة، بفضل بعدها العالمي وعضويتها العالمية وحيادها وولايتها الفريدة والشاملة المجسدة في الميثاق، دورا حيويا تؤديه في عملية التنمية. وتعزيز هذا الدور وهذه القدرة والفعالية والكفاءة يتطلب التركيز المستمر على قضايا التنمية وكفالة الأساس المالي السليم لها.

٤٠ - وتتجلى المجموعة الواسعة من القضايا التي تتصدى لها منظومة الأمم المتحدة فيما تضطلع به المنظومة من وظائف مختلفة، كتلك التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة، ومنها مؤسسات بريتون وودز، واللجان الاقليمية. ولكل جزء من المنظومة دور محدد يقوم به في معالجة هذه القضايا. ولا يمكن تجاهل جوانب القوة والضعف النسبية بين مختلف أجزاء المنظومة. وفي تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها يجب أن تؤخذ هذه الحقائق الأساسية في الاعتبار وينبغي أن تركز البرامج على المجالات التي تتطابق فيها الاحتياجات المعينة والقدرة الخاصة للمنظمة.

٤١ - على أن البعد السياسي لخطة التنمية له الغلبة على هذه الاعتبارات الخاصة بالكفاءة والفاعلية في التنفيذ. فالأمم المتحدة فريدة من نوعها لأنها تدير مناقشات سياسية دولية في جميع المسائل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. وينبغي لهذه المناقشات أن توفر الزخم السياسي للمنتديات الأخرى كي تضطلع بالسياسات والتدابير الضرورية. ومن هنا، ينبغي تكثيف التفاعل السياسي للأمم المتحدة ليس فقط مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة، ومنها مؤسسات بريتون وودز، واللجان الاقليمية ومع منظمات مثل منظمة التجارة العالمية، بل أيضا مع الجهات الفاعلة من غير الدول، وذلك بغية تعزيز العمل الفعال والتنسيق فيما بينها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

٤٢ - وخطة التنمية هذه ترسم إطارا جديدا للتعاون الدولي، وتحدد دور الأمم المتحدة، وكيف يمكن لهما أن يقدما مساهمة خاصة، وتبين أولويات التنمية والأطر الزمنية للتنفيذ وتبقي تنفيذ خطة التنمية قيد الاستعراض السياسي.

٢ - تعزيز التنمية بالاستناد إلى نهج متكامل

٤٣ - إن النمو الاقتصادي المطرد جوهري لتوسيع قاعدة الموارد للتنمية، وبالتالي للتحول الاقتصادي والتقني والاجتماعي. فهو يولد الموارد المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية المطلوبة. وهو جوهري أيضا لاستئصال الفقر. ومن العوامل الحاسمة بالنسبة لتعزيز النمو والتنمية وجود اطار منفتح وعادل للتجارة، والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وقيام تعاون محسن في إدارة اقتصاد عالمي شامل وفي صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. ولئن كان القطاع الخاص هو محرك للنمو الاقتصادي، فإن الحكومة لها دور فعال وجوهري في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤٤ - ومن أجل كفالة الأخذ بنهج متكامل لتحقيق تنمية محورها الانسان وتحقيق تنمية مستدامة، لا يكفي النمو الاقتصادي بحد ذاته ولا يمكن التفكير في حماية البيئة بمعزل عن عملية التنمية. فهدف التنمية هو تحسين رفاه الانسان ونوعية الحياة. وهذا يستلزم القضاء على الفقر، وتلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس وحماية كافة حقوق الانسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. ويقتضي ذلك من

الحكومات أن تطبق سياسات اجتماعية وبيئية فعالة، وأن تقوم بتعزيز وحماية جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية على أساس مؤسسات ديمقراطية قائمة على المشاركة الواسعة النطاق.

٤٥ - والاستثمارات في الصحة والتعليم والتدريب حاسمة بشكل خاص في تنمية الموارد البشرية ويجب السير فيها بحيث تتاح لكل فرد، رجلا كان أو امرأة، فرصة متكافئة للمشاركة بصورة فعالة ومنتجة في عملية التنمية. ومن الأمور المحورية في كل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تحسين دور المرأة ومركزها ولا سيما تمكينها. وينبغي تجنب تحويل الموارد عن الأولويات والاحتياجات الاجتماعية وينبغي تصحيح هذا التحول حين يحدث. وينبغي أن تحمي من تخفيضات الميزانية البرامج والنفقات الاجتماعية الأساسية ولا سيما تلك التي تمس من يعيشون في فقر والمجموعات المحرومة والضعيفة في المجتمع. وعند صياغة سياسات وبرامج التكيف الهيكلي وتنفيذها ينبغي أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان.

٤٦ - إن محور التنمية، كما ينبغي أن يكون، هو الإنسان. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة، التي هي الإطار للجهود المبذولة من أجل تمتع الجميع بمستوى معيشة أفضل. ولما كان رفاه الإنسان يتوقف على جميع أوجه التنمية، فإن من الجوهري الأخذ بنهج للتنمية متعدد الأبعاد. ولذلك فإن صياغة أي استراتيجيات وسياسات وأي تدابير وطنية ودون اقليمية واقليمية ودولية لا بد أن تكون قائمة على نهج متكامل وشامل. وإننا بهذه الروح نضع خطة التنمية هذه. وجميع المجالات المحددة للعمل مترابطة ترابطا وثيقا من أجل تنفيذ هذه الخطة.

ثانيا - إطار السياسة العامة بما في ذلك وسائل التنفيذ

٤٧ - تمثل أحد التطورات المشجعة في السنوات الأخيرة في السعي على مستوى العالم أجمع تقريبا من أجل زيادة الانفتاح والتكامل الاقتصاديين. وقد أسهم هذا في زيادة الترابط الاقتصادي والاجتماعي فيما بين البلدان. وضمان استمرار هذه الاتجاهات وكذلك كفالة استفادة جميع البلدان منها هو مسؤولية مشتركة ستعود بالنفع المشترك. والنقطة الأخيرة جوهرية، فلقد كانت المزايا التي تعزى إلى تلك التغيرات المختلفة واسعة النطاق إلا أنها لم تكن عامة ولم تتحقق دون تكلفة. وينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لتنفيذ هذه الخطة هو أن تساهم بشكل يؤدي إلى توزيع المزايا التي ستتحقق نتيجة النمو والتنمية في المستقبل توزيعا عادلا فيما بين جميع البلدان والشعوب.

٤٨ - ومن مصلحة جميع البلدان تهيئة بيئة دولية مواتية لها جميعا والحفاظ عليها. ولا يمكن تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية بصورة فعالة إلا من خلال الحوار البناء والشراكة الحقيقية فيما بين جميع البلدان. ولا يتطلب هذا الاعتراف بالمصالح والمزايا المتبادلة فقط وإنما أيضا بالمسؤوليات المشتركة وإن تباينت. وقد ساد هذا التفاهم المتبادل سلسلة المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٤٩ - ومع ذلك لا يزال يتعين تنفيذ بعض الالتزامات والاتفاقات المتعلقة بالتنمية بما فيها الالتزامات والاتفاقات التي تشير الى التعاون الإنمائي الدولي التي انبثقت عن هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة، فضلا عن تلك الناشئة عن التعهدات الدولية السابقة. وينبغي تنفيذ هذه الالتزامات فضلا عن الإجراءات ذات الأولوية الجديدة والإضافية المحددة هنا في ظل روح التضامن والشراكة. وفي هذا السياق، ينبغي بذل جهود من أجل تحديد استراتيجية إنمائية جديدة تقوم على شراكة عالمية جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ألف - التنمية الاقتصادية

١ - سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة صوب النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٥٠ - ينبغي أن تصاغ السياسات الإنمائية الوطنية بصورة تتفق مع الاحتياجات والأوضاع والأولويات الإنمائية الوطنية، وأن تراعى فيها الدروس المستفادة من تجربة التنمية على مدى عشرات السنين، وأبرزها الدور الدينامي للقطاع الخاص وإسهام عملية تنمية الموارد البشرية في تكوين الثروة. ومن بين التحديات التي تواجهها السلطات العامة وضع وتنفيذ سياسات تؤدي إلى الرخاء والقضاء على الفقر والحفاظ على البيئة.

٥١ - وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للحكومات أن تعمل على تهيئة البيئة الداعمة للقطاع الخاص بما في ذلك سياسات المنافسة النشطة، وتطبيق حكم القانون، وإيجاد إطار منفتح للتجارة والاستثمار، ووضع سياسات مالية ونقدية سليمة. وفي مجال التمويل، يتطلب الأمر وضع سياسات لتشجيع المدخرات المحلية واجتذاب موارد خارجية للاستثمار الانتاجي. ومن الضروري لكلا الغرضين تحسين كفاءة الأسواق المالية المحلية. ومن أجل معالجة احتياجات الفقراء والفئات المحرومة والضعيفة في المجتمع وزيادة الوظائف المتاحة وتحسينها، ينبغي الاهتمام باتباع سياسات ملائمة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، والاهتمام كذلك بقضايا مثل تنمية الموارد البشرية والمساواة بين الجنسين والمشاركة العامة والاندماج الاجتماعي. وينبغي أن تعتبر العوامل الاجتماعية والبيئية عناصر هامة يجب أن تأخذها جميع البلدان في الاعتبار لدى صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأثر برامج التكيف الهيكلي على الفقراء وفئات المجتمع المحرومة والضعيفة.

٥٢ - ويضع التكامل والترابط الاقتصادي المتزايد مسؤوليات أكبر من ذي قبل على جميع البلدان، وبصفة خاصة على البلدان المتقدمة النمو، بأن تساهم في ضمان أن تكون سياساتها المحلية مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية في بقية العالم. وثمة ترابط وثيق بين الإجراءات الوطنية والدولية، وينبغي أن ينظر إليها على أنها عناصر متداعمة من هدف عام هو تحقيق التنمية. ولغرض إقامة بيئة دولية داعمة للتنمية، ينبغي للبلدان السعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمالة الكاملة، وخفض معدل التضخم، وإيجاد أرصدة خارجية وداخلية مستدامة، بما في ذلك تجنب العجز المفرط في الميزانية، وخفض أسعار الفائدة الحقيقية الطويلة الأجل، مع توفير قدر من الاستقرار لأسعار الصرف. ويتعين عليها أيضا أن تكفل فتح الأسواق المالية والتجارية وأن تقدم، عند الاقتضاء، معونات بشروط تساهلية.

٥٣ - وينبغي تعزيز التعاون الدولي في إعداد وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، بغية زيادة تماسك وتساوق السياسات المحلية حتى تزداد فعاليتها. كما ينبغي اتخاذ تدابير من أجل توسيع نطاق التعاون فيما بين السلطات النقدية بهدف المحافظة على نظام مالي دولي سليم. وينبغي أن تراعى تماما في زيادة التعاون على هذا النحو مصالح وشواغل جميع البلدان. وبالمثل، فإن المراقبة المتعددة الأطراف ينبغي أن تتناول سياسات وتدابير جميع البلدان.

٢ - التجارة الدولية والسلع الأساسية

٥٤ - وتزايد اندماج جميع البلدان في التجارة والاستثمار العالميين، وإن لم يكتمل بعد، يمثل تغيرا هيكليا تاريخيا في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد زادت في السنوات الأخيرة تجارة البلدان النامية، وكان هذا إلى حد كبير نتيجة لسياسات التحرير التي انتهجتها تلك البلدان فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار. ويبدو أن اتساع نطاق أسواق البلدان النامية يخلق حلقة مفيدة قد يصبح فيها تحرير التجارة والاستثمار المفيد للأطراف بصورة متبادلة، وسيلة رئيسية لتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

٥٥ - ويعد تحرير أنظمة التجارة والدعوة إلى قيام نظام تجاري تعددي منفتح ومكفول مطلبين رئيسيين من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. ويتعين أن تلتزم جميع الحكومات بتحرير سياسات التجارة والاستثمار وتعزيز التعاون الدولي تحقيقا لهذه الغاية. ولجميع البلدان مصلحة مشتركة في وجود نظام تجاري تعددي منفتح يستند إلى حكم القانون وعادل وغير تمييزي ويتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ به. ولئن كانت الجمعية العامة قد حددت كثيرا من الأحكام في هذا المجال، على مدى السنوات الخمس السابقة، فإن الاتفاقات التي تمثلها منظمة التجارة العالمية اتفاقات مهمة بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، فإن آلية تسوية المنازعات التابعة لهذه المنظمة تشكل عنصرا رئيسيا بالنسبة لمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتعين تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي[٨] بالكامل. كما يتعين تجنب ومنع الإجراءات الانفرادية ذات الطابع الحمائي، والتي لا تتسق مع اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف. وينبغي وضع تدابير رصد مناسبة من أجل ضمان حماية حقوق ومصالح واهتمامات جميع البلدان، والاعتراف بها ورعايتها عند تنفيذ جولة أوروغواي.

٥٦ - ومن الضروري العمل على تحقيق مزيد من التكامل في الاقتصاد العالمي للبلدان التي لم تستفد بعد من الزيادة العامة في التدفقات التجارية والاستثمارية، وخاصة البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ الكامل للأحكام المحددة المتصلة بأقل البلدان نموا، بما في ذلك الأحكام المنبثقة عن اتفاقات مراكش، ولاحتياجات البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، لكي تستفيد جميع البلدان استفادة كاملة من نتائج جولة أوروغواي. وستقتضي هذه التدابير أيضا بذل جهود محلية من أجل العمل على زيادة تنويع تجارة تلك البلدان وزيادة القدرة التنافسية لقطاعاتها التجارية.

---

(٨) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

٥٧ - وينبغي مواصلة بذل الجهود ليكون الدعم المتبادل للسياسات التجارية والبيئية مواتيا للتنمية المستدامة. كما ينبغي تكملة تدابير تحرير التجارة بوضع سياسات بيئية سليمة، على ألا تصبح التدابير المتخذة للأغراض البيئية وسيلة للتمييز التجاري التعسفي الذي لا مبرر له، أو شكلا مستترا للنزعة الحمائية. وعلى نفس النسق، ينبغي ألا تستخدم الشواغل الاجتماعية ذريعة لأغراض حمائية.

٥٨ - وما زالت الصادرات من السلع الأساسية تقوم بدور رئيسي في اقتصادات كثير من البلدان النامية، ولا سيما من حيث عائدات التصدير لهذه البلدان، وتوفير وسائل العيش لشعوبها، واعتماد حيوية الاقتصاد عامة على تلك الصادرات. وهذا يجعل التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري لتلك البلدان مدعاة للقلق بصورة خاصة، ولو أن هناك بعض الدلائل الأخيرة على تحسن أسعار بعض السلع الرئيسية. ويوفر تزايد مشاركة البلدان النامية في تجهيز وتسويق وتوزيع سلعها، عندما يقترن بتحسن فرص الوصول إلى الأسواق، وسيلة بديلة لزيادة القيمة المضافة، فضلا عن توفير القدرة على التنبؤ وزيادة عائدات التصدير من إنتاج السلع. وسيستلزم هذا التنويع من تلك البلدان مواصلة إصلاحاتها المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.

٥٩ - وسيتطلب هذا أيضا التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي بدعم هذه الإصلاحات في السياسة العامة. فينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى تحسين أداء أسواق السلع، بإضفاء مزيد من الشفافية وتهيئة الأوضاع التي تزيد من الاستقرار والقدرة على التنبؤ. وينبغي توفير مزيد من التقييم لمدى فائدة اتفاقات السلع الأساسية في هذا الصدد، مع مراعاة احتمال ظهور أدوات وأساليب مالية وتجارية جديدة. وينبغي تحسين فرص وصول السلع الأولية إلى الاسواق ولا سيما في صورها المجهزة، وخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو. كما ينبغي لهذه البلدان الاستجابة للطلبات المقدمة من أجل الحصول على المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز تنويع قطاع الصادرات في البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير عدد محدود من السلع. ويعد تعزيز برامج التمويل التعويضي المتعدد الأطراف وسيلة أخرى لمعالجة الصعوبات القصيرة الأجل التي يمكن أن تنشأ نتيجة للاعتماد الشديد على الصادرات من السلع الأساسية.

٦٠ - وعلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعزز ميزته النسبية في هذا الصدد وأن يقدم الدعم الملائم لاحتياجات البلدان النامية لكفالة مشاركتها في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر إنصافا. وفي أعماله المتعلقة ببحوث السياسات والتحليل، ينبغي إبراز التغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي من حيث صلتها بالتجارة والاستثمار والتكولوجيا والخدمات والتنمية. وينبغي أن ينجز هذا العمل بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية المختصة.

٣ - قضايا التمويل الداخلي والخارجي

(أ) تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

٦١ - الموارد المحلية والخارجية كلاهما مطلوب من أجل التنمية. وفي معظم البلدان، تسهم المدخرات المحلية بأكبر نصيب في الموارد المستخدمة في الاستثمار وتجري تعبئتها أساسا باتباع سياسات مالية ونقدية على الصعيد الوطني تشمل توخي الإنصاف في فرض الضرائب، ومنح حوافز مالية. وسيتم

الاضطلاع باستكشاف سبل جديدة لتوليد موارد مالية جديدة عامة وخاصة عن طريق أمور منها إجراء تخفيض مناسب في النفقات العسكرية المفرطة، بما في ذلك النفقات العسكرية وتجارة الأسلحة على الصعيد العالمي، والاستثمارات في انتاج الأسلحة وحيازتها، مع مراعاة متطلبات الأمن القومي، لكي تتاح إمكانية تخصيص أموال إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦٢ - وتظهر خبرات البلدان النامية التي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في السنوات الأخيرة أن النمو الاقتصادي المطرد يرتبط بوجود استراتيجية فعالة لتعبئة الموارد المحلية. ولقد حافظت هذه الاقتصادات على معدلات مرتفعة من المدخرات والاستثمارات الوطنية تزيد كثيرا عن معدلات البلدان النامية الأخرى. غير أن النطاق محدود بالنسبة لبعض البلدان النامية فيما يتعلق بزيادة المدخرات بسبب انخفاض مستويات الدخل الفردي فيها ولأن مستويات الاستهلاك فيها منخفضة أصلا وتتعذر زيادة تقييدها. وستظل هذه البلدان في حاجة إلى موارد خارجية ضخمة كاستكمال جوهري للجهود المحلية من أجل تنشيط تنميتها.

(ب) الموارد الخارجية

٦٣ - حدثت زيادة سريعة في تدفقات الموارد الصافية الإجمالية إلى البلدان النامية في التسعينات. إلا أن هذا الاتجاه لم يكن شاملا، سواء من حيث أنواع التمويل أو البلدان المتلقية. ففي نطاق التدفقات الإجمالية حدث انخفاض في التدفقات الرسمية (القطاع العام)؛ وكان السبب في النمو كله نتيجة للزيادة في القطاع الخاص. ومن ناحية ثانية، استفاد بعض البلدان المنخفضة الدخل من تدفقات رأس مال القطاع الخاص، غير أن هناك بلدانا أخرى لم تستفد على الإطلاق.

(ج) الديون الخارجية

٦٤ - هناك حاجة ماسة إلى إيجاد حلول دائمة فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية لما تعانيه البلدان النامية من مشاكل الديون الخارجية وخدمتها، ومساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة. والاستراتيجية الجديدة للديون تساهم في تحسين حالة الديون في عدد من البلدان النامية. وقد قامت البلدان الدائنة باتخاذ خطوات للتخفيف من عبء الديون، سواء في إطار نادي باريس أو بإلغائها للديون الرسمية الثنائية أو تخفيضها. على أن المشاكل التي تعانيها أفقر البلدان والبلدان الأكثر ديونا في مجال الديون الخارجية وخدمة هذه الديون لا تزال قائمة، وتنبغي مواصلة معالجة مشاكل خدمة الديون للبلدان ذات الدخل المتوسط معالجة فعالة.

٦٥ - والبلدان النامية التي استمرت - بتكلفة باهظة تكبدتها - في الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالدين وخدمة الدين في مواعيدها، إنما فعلت ذلك على الرغم مما تعانيه من قيود مالية خارجية وداخلية شديدة.

(د) المساعدة الإنمائية الرسمية

٦٦ - تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة صغيرة من مجموع موارد البلد المخصصة للتنمية، إلا أنها مصدر مهم للموارد الخارجية في كثير من البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، ومن

ثم يمكن أن تقوم بدور تكميلي وحفاز مهم في تعزيز النمو الاقتصادي. وبالرغم من الأهمية الحاسمة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن تناقصها عموما يشكل مصدر قلق خطير.

(هـ) دور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف

٦٧ - للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف دور هام في مجابهة تحديات التنمية وتلبية احتياجاتها الماسة والوفاء بالالتزامات المقطوعة في سلسلة من المؤتمرات التي عقدت مؤخرا. ويتعين بذل جهود جديدة لتزويد هذه المؤسسات بالموارد التي تتناسب ودورها، مع بذل جهود مستمرة لزيادة الكفاءة والفعالية. ولجعل المرافق المالية الدولية - خاصة الرابطة الإنمائية الدولية - تؤثر على التنمية بصورة أكثر إيجابية، يتعين الوفاء التام في حينه بالالتزامات المتعلقة بتغذيتها، بما يسهم في التنمية بشكل أكثر فعالية.

(و) التمويل المقدم من الأمم المتحدة لأغراض التنمية

٦٨ - تتهدد، في الوقت الحاضر، قدرة صناديق وبرامج الأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية بالنقص المستمر في الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، خاصة بانخفاض المساهمات في الموارد الأساسية. وفي الوقت نفسه، أسفر التعاقب الحالي للمؤتمرات العالمية والاجتماعات الدولية الأخرى عن فرض طائفة عريضة من المطالب الإنمائية الإضافية على الأمم المتحدة. ويتعين كذلك زيادة كفاءة أنشطة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية وفعاليتها وخضوعها للمساءلة.

(ز) تدفقات الاستثمارات الخاصة

٦٩ - زادت تدفقات الموارد الخاصة إلى البلدان النامية، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، في السنوات الأخيرة. وتشمل المحددات الرئيسية لاجتذاب رؤوس أموال القطاع الخاص الخارجي، فيما تشمل، وجود بيئة سياسية وقانونية واقتصادية محلية مستقرة، تقوم على حكم القانون، وسياسات اقتصادية سليمة، وعلى الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي. وتشمل العوامل الأخرى وجود فرص للنمو وتوافر بيئة خارجية مواتية.

٧٠ - ونمو الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية مهم بصفة خاصة، ففضلا عن التمويل، يستفيد اقتصاد البلد المتلقي عادة من نقل التكنولوجيا ومن زيادة فرصه في الوصول إلى أسواق التصدير. ومع ذلك فقد تركز الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، فضلا عن الزيادة المفاجئة الموازية الأخيرة في استثمار الحافظة الدولية، في اقتصادات البلدان الأكثر تقدما، والاقتصادات الأكبر حجما، والاقتصادات ذات معدلات النمو المرتفعة. ويقتضي الأمر إيجاد علاج لهذه الحالة. ومن الضروري أيضا تشجيع شيوع ظروف مواتية لتحقيق الاستقرار الدولي في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ومنع عدم الاستقرار الناجم عن التحركات السريعة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

(ح) مكاسب السلام

٧١ - عندما انتهت الحرب الباردة، بدا أن مكاسب السلام أصبحت في متناول اليد. فقد ساد الاعتقاد بأن انخفاض التوترات الدولية سيتيح الفرص لخفض الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي، ولاستخدام ما يتوفر عن ذلك من موارد لتعزيز الإنفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لما فيه منفعة جميع البلدان.

وكان المتوقع أن يجري خفض مناسب في النفقات العسكرية المفرطة، بما في ذلك النفقات العسكرية وتجارة الأسلحة على الصعيد العالمي، والاستثمارات الموظفة في إنتاج الأسلحة واقتنائها، مع مراعاة متطلبات الأمن القومي، لافساح المجال لإمكانية تخصيص موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولئن كان الحد من التوترات السياسية العالمية قد حقق فوائد كثيرة، إلا أن أثر ذلك على التنمية لم يتحقق بعد بالصورة الملموسة أو إلى المدى الذي كان متوقعا.

٤ - العلم والتكنولوجيا

٧٢ - يمكن لقدرة البلدان على المشاركة في أوجه التقدم السريع المحرز في العلم والتكنولوجيا والاستفادة منها والمساهمة فيها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تنميتها. ومن ثم لا بد من تكثيف ومضاعفة جهود التعاون الدولي من أجل تعزيز بناء القدرات المحلية في البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك قدرتها على الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية من الخارج وتكييفها لملاءمة أوضاعها المحلية، وثمة حاجة الى العمل، حسب الاقتضاء، على تعزيز وتسهيل وتمويل حصول البلدان النامية خاصة على التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية العملية المناظرة ونقلها إليها بشروط مواتية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بصورة متبادلة، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية ومراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يطلب الى المجتمع الدولي أن يحقق جميع الأهداف التي أعيد تأكيدها في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١.

٧٣ - ويتطلب تشجيع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تحديدا واضحا لدور كل من القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية في هذا المجال. إذ يؤدي القطاع الخاص دورا هاما في التطبيق المثمر للعلم والتكنولوجيا بل إن القطاع الخاص، يسيطر على معظم أوجه التكنولوجيا المستخدمة للأغراض التجارية. وتضطلع الحكومات بدور في كفالة تهيئة بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا والحصول عليها ونقلها وتكييفها وتطبيقها، وفي توفير أطر تنظيمية وحوافز ملائمة لتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية. كما يتطلب تشجيع تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وجود قوة عاملة لديها التدريب المهني والتقني اللازم لاستخدام التكنولوجيات الجديدة.

٧٤ - وينبغي للبلدان النامية أن تزيد جهودها الجماعية فيما يتعلق بالبحث والتدريب والتطوير والنشر في مجال التكنولوجيا كما ينبغي لها تيسير إمكانية الوصول والتبادل من خلال مراكز المعلومات والتكنولوجيا، وهو ما يتطلب مواصلة وتعزيز تقديم الدعم من المجتمع الدولي عن طريق المساعدة والتمويل التقنيين. كما ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع قيام تعاون فعال وذي منفعة متبادلة في مجال التكنولوجيا بين البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وسائر البلدان، بما في ذلك مجال التكنولوجيا الجديدة والناشئة.

٧٥ - ويمكن للتعاون الدولي أن يكمل التدابير المتخذة بموجب السياسات الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وهو أمر ضروري في المجالات التي تكون فيها المصالح العالمية على المحك. فللمجتمع العالمي مصلحة مشتركة في التطوير والنشر الواسع للتكنولوجيا الموجهة نحو حماية البيئة وحفظها والاستخدام

الرشيد للطاقة والمواد الخام. وينبغي للحكومات تنفيذ التعهدات التي قطعتها في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن هذا الموضوع.

٥ - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧٦ - يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءا ديناميا لا يتجزأ من التعاون الدولي في مجال التنمية. وقد جاءت نهاية الحرب الباردة، وتزايد العولمة، وتحرير الأسواق، والتعاون الإقليمي، والتكافل، لتشكل في مجموعها عوامل جعلت من هذا النوع من التعاون ضرورة حتمية. وقد أظهرت بلدان الجنوب خبرات ودراية مشتركة ومتنوعة في مجال التنمية تتيح العديد من الفرص على الصعد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي والدولي لمزيد من التعاون فيما بينها. لذا، فإن اغتنام هذه الفرص سيؤدي إلى إيجاد قاعدة أقوى لاعتمادها على ذاتها وتحقيق تنميتها بالإضافة إلى توفير عنصر مكمل هام للتعاون الدولي في مجال التنمية.

٧٧ - ويكتسي استغلال الفرص التجارية فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الاضطلاع بأنشطة لتشجيع التجارة، ووضع ترتيبات للدفع وتوسيع إتاحة المعلومات التجارية، أهمية خاصة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من المجالات الأخرى كالاتصالات، والإعلام، والنقل، والاستثمار، والعلم والتكنولوجيا، والبيئة، والأغذية والزراعة، والسكان، والتعليم، وتنمية الموارد البشرية، حيث يمكن تعزيز وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٨ - ويمثل التعاون التقني، والترتيبات الرامية إلى تحسين الوصول إلى الأسواق، وتقديم المساعدة التقنية والمالية، وتقاسم المعرفة والتكنولوجيا، وتبادل المعلومات بعض الطرق والإجراءات العديدة التي يمكن بها للبلدان النامية التي تمكنت من إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي، مساعدة البلدان التي كان حظها من النجاح أقل نسبيا. ويمكن أيضا لمفهوم التعاون الثلاثي، الذي ينطوي، في جملة أمور، على تقديم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية الدعم المالي وغيره للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أن يقدم مساهمة قيّمة في تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية. لذا ينبغي إيلاء جميع هذه الجهود التعاونية أولوية كبيرة ودعما متزايدا من جانب المجتمع الدولي مع تقديم المساعدة لها من جميع المصادر، بما فيها المؤسسات ذات الصلة المتعددة الأطراف وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية.

٦ - التعاون الاقتصادي الإقليمي

٧٩ - يتزايد الاعتراف بالتكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي بوصفهما وسيلة لتوسيع التجارة وزيادة فرص الاستثمار، ولتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وسائر أشكال التعاون بين بلدان المناطق المختلفة. ويمكن للترتيبات الإقليمية أيضا أن تساهم في نمو الاقتصاد العالمي.

٨٠ - وينبغي الاعتراف بشكل عملي بالتكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين بوصفهما وسيلة لإزالة العقبات التي تعوق التجارة والاستثمار ولتعزيز التعاون الاقتصادي داخل منطقة ما. إلا أن هناك خطرا

يتمثل في انكفاء المنظمات الإقليمية على ذاتها مما يؤدي إلى ظهور كتل اقتصادية متنافسة في العالم. وعليه، ينبغي أن يكفل الاتساق بين عمليات خفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار فيما بين الأعضاء أو المشاركين في التجمعات الإقليمية وبين القواعد الدولية المتفق عليها، حينما ينطبق ذلك ودون الاضرار بالاقتصادات الأخرى.

٨١ - وينبغي للتجمعات الاقتصادية الإقليمية أن تكون منفتحة على العالم الخارجي وداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويتطلب ذلك التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي، في سعيه على الصعيد الإقليمي إلى تحقيق التكامل والتعاون الاقتصاديين، بالنزعة الإقليمية المنفتحة ضمن إطار نظام تجاري منصف ومتعدد الأطراف، وغير تمييزي ويستند إلى قواعد راسخة.

٨٢ - ويوفر التعاون الإقليمي أيضا وسيلة للتصدي للمسائل البيئية والاجتماعية ذات الأهمية المشتركة. إذ أن إعداد نهج مشتركة خاصة بالمشاكل البيئية التي تتجاوز بطبيعتها الحدود بين الدول، أمر له أهميته الخاصة. ويمكن للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة وإلى تعزيز التكامل الاجتماعي أن تستفيد أيضا من التعاون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، يمكن استكشاف إمكانات استخدام المحافل الإقليمية كوسيلة للتعاون في دعم الإجراءات الوطنية الهادفة إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

٨٣ - وينبغي للتكامل والتعاون الإقليميين أن يكملا السياسات الوطنية والتعددية العالمية، وأن يساهما فيها. ومن أجل الاستفادة من النزعة الإقليمية، يجب على المؤسسات الاقتصادية والتجارية المتعددة الأطراف أن تمتلك القدرة على استيعاب الترتيبات الإقليمية في هياكلها. فالتحدي المطروح يكمن في استخدام كل من الترتيبات العالمية والإقليمية بطريقة يدعم كل منها الآخر.

٧ - التنمية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات

٨٤ - تحتاج قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات إلى تنمية متوازنة. ومع التسليم بأن القطاع الخاص هو المساهم الأول في التنمية القطاعية، فإن للحكومات دورا هاما تؤديه في تهيئة المناخ المواتي الذي يتيح للتنمية القطاعية الازدهار، ولا سيما في قطاعي الزراعة والخدمات. وإلى جانب تعزيز اقتصاد محلي دينامي وتنافسي، قائم على أساس المزايا النسبية، مع توفير الهياكل المادية والمؤسسية الأساسية، ينبغي للسياسات القطاعية المحلية أن تسعى أيضا إلى إدماج حماية البيئة وحفظها وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في خطط التنمية القطاعية.

٨٥ - وأثناء تنفيذ السياسات القطاعية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لقدرة تلك السياسات على خلق فرص العمل والمساهمة في القضاء على الفقر. وفي هذا السياق، ينبغي الاعتراف بأهمية المساهمة التي تقدمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن الضروري أيضا تيسير وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد، والتدريب، والعمل، والأسواق والتجارة، وتعزيز قدرتها الاقتصادية وشبكاتها التجارية، فضلا عن وصولها على قدم المساواة إلى المجالات العلمية والتكنولوجية وتكافؤ فرصتها في المشاركة فيها.

٨٦ - ويظل القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لأغلبية السكان في البلدان النامية. لذا ينبغي تجنب تهميشه في مجمل عملية التنمية الاقتصادية. وينبغي للسياسات الزراعية أن تهدف خصوصا إلى تحقيق زيادات في إنتاج الأغذية، وتحسين قدرة ذوي الدخل المنخفض على الحصول على الأغذية وتعزيز قدرة الزراعة على توفير الإيرادات. كما ينبغي للبلدان النامية، بدعم من المجتمع الدولي، تعزيز تنمية الصناعات والتعاونيات الغذائية الصغيرة والمتوسطة وتحسين عمليات تجهيز الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية، ونقلها، وتوزيعها وتسويقها. وينبغي للحكومات أن تقوم، على الصعيدين الوطني والمحلي، بتعزيز إمكانات المرأة الريفية على توليد الدخل وذلك بتيسير وصولها على قدم المساواة إلى الموارد المنتجة، والأراضي، والائتمان، ورأس المال وحقوق الملكية وبرامج التنمية والهياكل التعاونية.

٨٧ - ويشكل القطاع الصناعي واحدا من العوامل الرئيسية في النمو الاقتصادي المطرد وفي تحقيق الأهداف الاجتماعية. وبهدف تعزيز التنمية الصناعية، ينبغي توجيه السياسات في هذا المجال نحو كفالة الإطار القانوني والمؤسسي الذي يشجع الإقدام على تنظيم المشاريع ويجتذب الاستثمار الأجنبي، ونحو حماية حقوق الملكية الفكرية وتيسير التعاون التكنولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم دعم خاص لتعزيز وتنمية الصناعة المستدامة بيئيا، كما يتعين توجيه الانتباه إلى التنمية الصناعية الريفية، وبرامج التصنيع الخاصة بالشرائح والمناطق المهمشة، وتعزيز دور المرأة في التنمية الصناعية.

٨٨ - وتزداد أهمية قطاع الخدمات بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية. لذا ينبغي لهذه البلدان مواصلة اتباع سياسات هادفة إلى تهيئة الظروف المفضية لتنمية قطاعاتها الخدمية الوطنية عن طريق تحديث الهياكل الأساسية اللازمة. وينبغي أن تشمل هذه التدابير تعزيز كفاءة القطاعات المحلية عن طريق تشجيع تنمية الموارد البشرية وكفالة اتباع سياسات استثمار ملائمة.

٨٩ - وينبغي لجميع البلدان تعزيز كفاءة قطاعات الخدمات المحلية عن طريق المزيد من المنافسة الداخلية والخارجية وكفالة شفافية اللوائح المحلية وفعاليتها واتسامها بطابع غير تمييزي، حسب التزامات كل بلد ووفقا لأحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بما فيها المادة الرابعة المتعلقة بزيادة مشاركة البلدان النامية. وتواجه البلدان النامية تحديا رئيسيا يتمثل في تعزيز قدرات خدماتها المحلية على الاستفادة الكاملة من تنفيذ هذا الاتفاق. وفي هذا السياق، ينبغي، كما أعيد التأكيد في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تطوير وتعزيز قطاعات خدماتها لكفالة استفادتها إلى أقصى حد من تحرير التجارة في الخدمات.

٩٠ - وينبغي اتخاذ إجراءات دولية مواتية تدعم السياسات القطاعية المحلية التي تضعها البلدان النامية. من هنا ينبغي مواصلة تحرير التجارة على أساس عالمي، بحيث تشمل تحرير القدرة على الوصول إلى الأسواق وطرق توفير الصادرات التي تهم البلدان النامية، وإتاحة التكنولوجيا على أساس تجاري، وكذلك قنوات التوزيع وشبكات الإعلام. ومع التدويل المتنامي لقطاع الخدمات، ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتيسير مشاركة البلدان النامية في معاملات الخدمات الدولية.

باء - التنمية الاجتماعية

٩١ - التنمية الاجتماعية العادلة أساس لا بد منه للتنمية وعامل هام في القضاء على الفقر. وينبغي الوفاء بكامل الالتزامات التي اتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٩٢ - وغاية التنمية هي تحسين وتعزيز رفاهية الإنسان ومستوى الحياة للجميع. وأفضل السبل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية هي أن تعمل الحكومات بهمة على تعزيز التمكين والمشاركة في نظام ديمقراطي وتعددي يحترم كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن الجهود الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي العريض القاعدة تسهم في تعزيز التنمية الاجتماعية. والعمليات الرامية إلى زيادة الفرص الاقتصادية وتحقيق التكافؤ فيها، وتلافي الاستبعاد والتغلب على أوجه التفاوت التي تحدث الفرقة في المجتمع مع احترام التنوع الاجتماعي في الوقت نفسه، تشكل بدورها جزءا من البيئة المواتية للتنمية الاجتماعية.

٩٣ - والمسؤولية الرئيسية للدول هي تحقيق التنمية الاجتماعية. ولكن على المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وجميع المنظمات الإقليمية والسلطات المحلية، وجميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، أيضا، أن تساهم بنصيبها من الجهود والموارد في تعزيز التنمية الاجتماعية، والحد من أوجه التفاوت بين الناس، وتضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكجزء من هذه المسؤوليات المشتركة، يمكن أن يتفق الشركاء المعنيون من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على الالتزام المتبادل بتخصيص نسبة متوسطها ٢٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية.

١ - القضاء على الفقر والجوع

٩٤ - ما زال الفقر يصيب أعدادا كبيرة جدا من الناس في العالم. وما الجوع وسوء التغذية، واعتلال الصحة، وعدم توافر مياه الشرب المأمونة، وقلة فرص الحصول على التعليم وسائر الخدمات والموارد العامة، والاستبعاد، ونقص المشاركة، والعنف، إلا بعض صور الفقر العديدة. وانتشار الفقر على نطاق واسع يؤثر على مستقبل المجتمعات، لأن الأطفال الذين ينشأون في فقر يكون مصيرهم أحيانا كثيرة الحرمان الدائم. وتتحمل النساء الجانب الأعظم نسبيا من عبء الفقر. وعلى الرغم من وجود الفقر في جميع البلدان، فإن انتشاره ومظاهره هما على أشدهما في البلدان النامية.

٩٥ - وهدف القضاء على الفقر في العالم ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد، يجمع بين البرامج التي تستهدف الذين يعيشون في فقر مع انتهاج سياسات واستراتيجيات تلبي الاحتياجات الأساسية للجميع، وتعزز قدراتهم الانتاجية، وتمكنهم من الاشتراك في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر على حياتهم، وتضمن إمكانية وصول الجميع إلى الموارد الانتاجية، والفرص، والخدمات العامة، وتعزز الحماية الاجتماعية وتخفف من رقة الحال. واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية واتساع قاعدتها أمران أساسيان لرفع مستويات المعيشة وللقضاء على الفقر على نحو مطرد.

٩٦ - لقد قطعت الحكومات على نفسها في المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع. وينبغي إيلاء أولوية عليا لتحقيق ورصد الأهداف والغايات المحددة في مجالات التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والمأوى، وتيسير الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية العامة، وذلك بالمشاركة مع العناصر الفاعلة الرئيسية في مجال التنمية.

٩٧ - وقد تقرر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية القيام، من المفضل بحلول عام ١٩٩٦، بوضع أو تعزيز السياسات والاستراتيجيات الوطنية اللازمة للحد بقدر كبير من الفقر العام في أقصر وقت ممكن والحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر المطلق بحلول موعد مستهدف يعينه كل بلد. وينبغي أن تصمم الميزانيات والسياسات الوطنية بما يكفل تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة.

٩٨ - ويتطلب القضاء على الفقر إجراءات وطنية مخلصة. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي، على أساس ثنائي ومن خلال المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها من المنظمات الدولية، الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتأمين الحماية الاجتماعية الأساسية.

٩٩ - وينبغي أن تقوم الحكومات، بالتشارك مع جميع العناصر الفاعلة في مجال التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل، بتنفيذ كامل الالتزامات والأهداف التي اتفق عليها منذ عام ١٩٩٠ لتحقيق الهدف العام ألا وهو القضاء على الفقر. وينبغي أن تبذل منظومة الأمم المتحدة كل جهد لتعزيز تنسيق الاجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر، ولدعم البلدان النامية وغيرها من البلدان في هذا المسعى.

١٠٠ - وما زال الجوع وسوء التغذية يمثلان مصير مئات الملايين من الناس، ويعيش معظم هؤلاء في أفريقيا وأقل البلدان نموا. والقضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي هما هدفان رئيسيان من أهداف هذه الخطة. ولذلك يجب أن تصبح الهياكل المؤسسية لمنظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية في هذا الصدد.

١٠١ - والوسيلة إلى زيادة الانتاج الغذائي إنما تكمن في التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وفي تحسين فرص السوق. وحل المشاكل في البلدان النامية يقتضي لا تحسين الانتاجية الزراعية فحسب، بل ووجود حوافز مالية للتشجيع على الاستثمار في الزراعة. ومن المهم أيضا تعزيز توفر الحيازة المضمونة للأراضي للمزارعين، ولا سيما المزارعات، وإمكانية وصولهم إلى الموارد والتكنولوجيا نظرا للدور الحاسم الذي يؤديه المزارعون في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي. وينبغي فضلا عن ذلك معالجة مسائل الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والعوامل الاجتماعية التي تعوق وتقيد تحقيق الأمن الغذائي في أقل البلدان نموا.

١٠٢ - وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها أفريقيا وأقل البلدان نموا لزيادة الأمن الغذائي، وأن يبذل قصارى جهده لضمان إيصال منسق وعاجل للمساعدة الغذائية في الحالات التي ينعدم فيها الأمن

الغذائي بصورة مؤقتة، مع الإدراك التام للأهداف الإنمائية الوطنية والمحلية الأطول أجلا ولضرورة تحسين فرص وصول أضعف فئات السكان حالا إلى الغذاء.

٢ - العمالـــة

١٠٣ - توفير فرص العمل للجميع بأجر كاف ومناسب والحد من البطالة والعمالة الناقصة أمران أساسيان لمكافحة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي.

١٠٤ - وينبغي أن يكون لمتابعة هدف تحقيق العمالة الكاملة أولوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتمكين جميع الرجال والنساء من الحصول على أسباب عيش مضمونة ومستدامة من خلال الاختيار الحر للعمل والاستخدام المنتجين. وقد اتفقت الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على هذه الغايات المشتركة وعلى مجموعة من الأهداف والسياسات والاستراتيجيات لتحقيقها.

١٠٥ - وينبغي أن يسير النمو الاقتصادي يدا بيد مع التوسع في العمل المنتج أيضا. وينبغي أن يحتل التوسع في العمالة بأجر كاف ومناسب والحد من البطالة، مكان الصدارة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية باشتراك أرباب العمل والعمال ومنظمات كل منهما. وينبغي ضمان حقوق العمال الأساسية ومصالحهم وحسن نوعية الوظائف، وإبداء احترام كامل لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة. ولا بد أيضا من ضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة والرجل. وينبغي بذل جهود خاصة للتغلب على البطالة الهيكلية والعمالة الناقصة في الأجل الطويل، ولا سيما لدى الشباب والنساء. وفي خلق فرص العمل، ينبغي أن تأخذ استراتيجيات توفير فرص العمل في الاعتبار دور عمل الأفراد لحسابهم الخاص، ومباشرة الأعمال الحرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور القطاع غير الرسمي.

١٠٦ - وينبغي أن تطور الأمم المتحدة سبلا ووسائل لتنفيذ ومتابعة وتقييم نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المتصلة بهدف تحقيق العمالة الكاملة من خلال التوسع في العمل المنتج والحد من البطالة. وينبغي أن تشترك الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من لجنة التنمية الاجتماعية والهيئات الأخرى ذات الصلة وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تنفيذ ومتابعة وتقييم الالتزامات الدولية المتعلقة بالعمالة. أما منظمة العمل الدولية فلها، بحكم ولايتها، دور خاص تؤديه في هذا الصدد.

٣ - التكامل الاجتماعي

١٠٧ - إن هدف التكامل الاجتماعي هو إقامة "مجتمع للجميع" يكون فيه لكل فرد، بما له من حقوق وعليه من مسؤوليات، دور نشط يؤديه. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة لم يسفر السعي إلى إقامة مجتمعات تتسم بالإنسانية والاستقرار والأمان والتسامح والعدل إلا عن نتائج مختلطة. وإن يكن قد أحرز تقدم في العديد من المجالات، فقد حدثت أيضا تطورات سلبية مثل الاستقطاب والتفكك الاجتماعيين، واتساع التباين والتفاوت في الدخول والثروات داخل الأمم وفيما بينها، وتهميش أناس وأسر وفئات اجتماعية. بل إن بلداننا

بأكملها قد تأثرت سلبا بالتغير الاجتماعي السريع، والتحول الاقتصادي، والهجرة وتشرد أعداد كبيرة من الناس، ولا سيما في مناطق النزاعات المسلحة والعنف بشتى أشكاله.

١٠٨ - وهذه أسباب تحمل الحكومات على أن تتخذ، منفردة، ومشتركة عند الاقتضاء، الاجراءات اللازمة لتعزيز التماسك الاجتماعي، مع الاعتراف بالتنوع وحمايته. ويجب أن يقوم المجتمع الذي يتسع للجميع على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى عدم التمييز، والتسامح، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، واحترام التنوع، وعلى اشتراك الجميع بمن فيهم الفئات المستضعفة والأشخاص المحرومون. كما ينبغي معالجة مشاكل الجريمة، والعنف وإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال المخدرات وفقا لبرنامج العمل العالمي الذي اعتمد في إطار العقد الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية القصوى الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في مكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والتزويد بها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها وفي مكافحة الأنشطة ذات الصلة، واقتراح استراتيجيات وطرائق جديدة وأنشطة عملية وتدابير محددة لتعزيز التعاون الدولي في معالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة.

٤ - تنمية الموارد البشرية

١٠٩ - في المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، قطعت الحكومات على نفسها بأن تكفل إمكانية وصول الجميع إلى التعليم الجيد، وبلوغ أعلى مستويات ممكنة في مجال الصحة البدنية والعقلية، وبأن تكفل وصول الجميع إلى الرعاية الصحة الأولية. وينبغي أن يشمل ذلك بذل جهود لتصحيح أوجه عدم المساواة فيما يتصل بالأوضاع الاجتماعية والعرق والأصل القومي والسن والإعاقة، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة لسد الفجوة بين الجنسين في كل مراحل التعليم، وضمان إمكانية وصول المرأة إلى الرعاية الصحية وصولا كاملا مدى حياتها.

١١٠ - وللتعليم الجيد أهمية بالغة في تمكين الناس من تنمية كامل قدراتهم وهم موفورو الصحة والكرامة والاشتراك بهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وله أهمية بالغة أيضا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. والتعليم والتدريب المهني هما السبيل إلى زيادة الانتاجية، ويتيحان إمكانية التكيف على نحو أسرع وأسهل مع التغير التكنولوجي والاقتصادي. ولا غنى عنهما لخلق فرص العمل ومكافحة البطالة وتحقيق النمو المطرد.

١١١ - واتخاذ إجراءات وطنية بعزم ثابت وهمة أمر ذو أهمية بالغة لتنمية الموارد البشرية. فلقد التزمت الحكومات بوضع أو تعزيز الاستراتيجيات اللازمة للقضاء على الأمية وتعميم التعليم الأساسي. وينبغي تقوية الصلة بين التعليم والتدريب وسياسات أسواق العمل، لتيسير تكيف العمال وأرباب العمل مع تغير الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجيات وأسواق العمل. ولا ينبغي التأكيد فحسب على أهمية التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن ينبغي التأكيد أيضا على أهمية زيادة وسائل التعليم الأساسي وتوسيع نطاقه، وعلى أهمية تحسين بيئة التعليم، وأهمية التشجيع على تلقي العلم مدى الحياة.

١١٢ - ومن الأهمية الكبيرة، من منظور الاقتصاد بوجه عام، أن تطبق السياسات الضرورية لضمان تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك توفير مستوى مقبول من التعليم والتدريب لأفراد القوى العاملة وزيادة تقبلهم للابتكارات التكنولوجية، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات.

١١٣ - وينبغي التعجيل بالجهود الرامية الى تحقيق اهداف الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتوفير "الصحة للجميع"، تمشيا مع الاعلان المتعلق بالرعاية الصحية الأولية الصادر عن مؤتمر ألما آتا[٩]. وقد جرى التسليم بضرورة اتباع نهج متكامل ومشترك بين القطاعات إزاء استراتيجيات الصحة، كما جرى التسليم بأهمية تعزيز الجهود الوطنية والدولية لمنع ومكافحة الأوبئة وغيرها من الأمراض المتوطنة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما لزيادة الفعالية في معالجة الملاريا وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١١٤ - واتفقت الحكومات في مؤتمرات دولية سابقة على مجموعة من الغايات والأهداف للجهود الوطنية والدولية في مجال التعليم ومحو الأمية، والصحة، ولا سيما من أجل صحة الأم والطفل ومكافحة الأمراض المعدية الرئيسية. ونحن ملتزمون بتحقيق هذه الأهداف في حدود الإطار الزمني الذي اتفقنا عليه.

١١٥ - ويلزم أيضا تعزيز التعاون الدولي للنهوض بتنمية الموارد البشرية. وينبغي بذل جهود متضافرة لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى المحتاجة، في تنمية مواردها البشرية. وللبلدان المتقدمة النمو دور هام تؤديه. ويمكن أيضا تعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات عن طريق التعاون فيما بين البلدان النامية. ويجب أن تعطي المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، أولوية عليا لدعم أهداف تنمية الموارد البشرية وأن تدمجها في سياساتها وبرامجها وعملياتها. ويمكن أن يشمل الدعم تبادل المعلومات، وبرامج التدريب وتنمية المهارات، فضلا عن تقديم أشكال أخرى من المساعدة.

٥ - المستوطنات البشرية

١١٦ - الآن يعيش عدد متزايد من الناس في حالة فقر مطلق وبدون مأوى ملائم أكثر من أي وقت مضى. وعدم ملاءمة المأوى والتشرد هما من المحن المتنامية في كثير من البلدان، مما يعرض للخطر مستويات الصحة والأمن بل والحياة نفسها. ولدى المستوطنات الحضرية القدرة على إعالة أعداد كبيرة من الناس وفي الوقت نفسه الحد من تأثيرهم على البيئة الطبيعية. بيد أن كثيرا من المدن تشهد أنماطا ضارة من النمو، والانتاج والاستهلاك، واستخدام الأراضي، وعدم استقرار الهياكل الأساسية المادية وتدنيها.

١١٧ - وقد اعتمد المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) غايات ومبادئ متعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة في عالم يزداد تحضرا. وأكد المؤتمر من جديد التزامه بالإعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن الملائم على النحو المنصوص

---

(٩) E/ICEF/L.1387، المرفق، الفرع الخامس.

عليه في الصكوك الدولية. كما أقر المجتمع الدولي المبادئ والغايات المتعلقة بإقامة مستوطنات بشرية على أساس عادل، يتمتع فيها جميع الناس بإمكانية الحصول على السكن، والهياكل الأساسية، والخدمات الصحية، والغذاء والماء الكافي، والتعليم الملائم والأماكن الفسيحة. وأكد على أن القضاء على الفقر أمر جوهري بالنسبة للمستوطنات البشرية المستدامة.

١١٨ - إن التنمية المستدامة أمر ضروري لإقامة المستوطنات البشرية، وتولى اعتبارا كاملا لاحتياجات وضروريات تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية. وينبغي إيلاء اعتبار خاص للأوضاع والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وكذلك، حسب الاقتضاء، للاحتياجات والأوضاع الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وسوف يتم تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بطريقة تراعي تماما مبادئ التنمية المستدامة وجميع مكوناتها، على النحو الموضح في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١١٩ - إن مسؤولية إعداد استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية وتنفيذها تقع في المقام الأول على عاتق كل بلد على الصعيدين الوطني والمحلي في الإطار القانوني لكل بلد. ويتعين، حسب الاقتضاء، وضع أو تعزيز خطط العمل الوطنية والبرامج والإجراءات الوطنية الأخرى ذات الصلة الرامية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة، ويجب أن تقوم الحكومات برصد وتقييم تنفيذها بتعاون وثيق مع شركائها في التنمية على الصعيد الوطني. وهناك حاجة أيضا إلى توافر مناخ دولي تمكيني وإلى توافر نهج متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي لمساندة هذه الجهود.

١٢٠ - ومن اللازم توفير موارد مالية جديدة وإضافية من شتى المصادر من أجل تحقيق أهداف توفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة في عالم يزداد تحضرا. ويتعيَّن تعزيز الموارد الحالية المتاحة للبلدان النامية - العامة، والخاصة، والمتعددة الأطراف، والثنائية والمحلية والخارجية - وذلك عن طريق آليات وصكوك اقتصادية مناسبة ومرنة لدعم عملية توفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن يكون ذلك مصحوبا بتدابير محددة للتعاون التقني وتبادل المعلومات على الصعيد الدولي.

١٢١ - ولمنظومة الأمم المتحدة دور رئيسي تؤديه، بالتعاون مع جميع الدول ومع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية أيضا، في تعزيز التعاون الدولي على توفير المأوى الملائم وإقامة مستوطنات بشرية مستدامة في عالم يزداد تحضرا، وفي المناطق الريفية أيضا.

جيم - تمكين المرأة

١٢٢ - رغم تحسُّن مركز المرأة في بعض النواحي الهامة في العقد الماضي، فلم يكن هذا التحسن منتظما، وظلت مظاهر عدم المساواة بين الرجل والمرأة قائمة وما زالت هناك عقبات رئيسية ماثلة أمام تمكين المرأة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لرفاه جميع الناس.

١٢٣ - إن إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[١٠] يمثلان مساهمة هامة في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم ويجب أن تترجمهما جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى المعنية وكذلك المنظمات غير الحكومية إلى تدابير فعالة.

١٢٤ - وتمكين المرأة أمر أساسي لتحقيق مقاصد التنمية المستدامة التي تركز على البشر. وهو يتطلب سياسات عامة ملائمة لضمان تمتع المرأة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واشتراكها بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك صنع القرار. كذلك فإن وضع سياسات عامة ترمي إلى تعزيز الإمكانات الاقتصادية للمرأة واستقلالها ومشاركتها الكاملة والمتساوية في التنمية أمر ضروري لتمكين المرأة. وقبل اتخاذ قرارات في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، ينبغي إجراء تحليل لآثارها على كل من المرأة والرجل.

١٢٥ - وينبغي اتخاذ تدابير لكفالة تمتع المرأة والطفلة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعا كاملا. وتشمل الإجراءات التي يتعيَّن اتخاذها من جانب الدول في هذا الصدد - الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١١] والانضمام إليها وتنفيذها لكي يتحقق التصديق العالمي على الاتفاقية بحلول عام ٢٠٠٠، وأن تتجنب قدر الإمكان اللجوء إلى إبداء التحفظات. وينبغي اتخاذ تدابير أيضا لكفالة وصول المرأة على قدم المساواة وبالكامل إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية عن طريق الاحترام التام لتمتعها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٢٦ - ومن الضروري اتخاذ تدابير تكفل وصول المرأة إلى التعليم والتدريب وإعادة التدريب على قدم المساواة مع الرجل. وينبغي أن تنفذ الأهداف التي وضعها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. كما ينبغي أن تتخذ تدابير لتأمين مساواة المرأة مع الرجل في الحقوق ووصول المرأة على نحو متكافئ إلى الموارد الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الأرض، والائتمان، والعلم والتكنولوجيا، والتدريب المهني، والمعلومات، والاتصالات والأسواق والتعليم والحق في الميراث. وتشمل الأهداف الرئيسية أيضا القضاء على التفرقة المهنية وعدم المساواة في الأجور، وتهيئة بيئة عمل مرنة تسهل إعادة تشكيل أنماط العمل وتقاسم مسؤوليات الأسرة. وينبغي استحداث طرق لتقدير قيمة العمل غير المأجور خارج إطار الحسابات القومية. وينبغي استعراض السياسات والاستراتيجيات الإنمائية التي تتناول احتياجات وجهود المرأة التي تعيش في فقر أو اعتماد هذه السياسات والاستراتيجيات أو العمل بها بما يتفق مع توصيات منهاج العمل.

١٢٧ - ويلزم أيضا اتخاذ تدابير لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات صنع القرار في جميع مناحي الحياة وعلى جميع المستويات. وينبغي أن يكون نجاح السياسات والتدابير الرامية إلى دعم وتعزيز تشجيع

---

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الاول والثاني.

(١١) القرار ٣٤/١٨٠، المرفق.

المساواة بين الجنسين وتحسين مركز المرأة قائما على إدماج منظور الجنسين في السياسات العامة المتعلقة بجميع مجالات المجتمع فضلا عن تنفيذ تدابير إيجابية بدعم مؤسسي ومالي كاف على جميع المستويات. وسيسهم تعزيز مشاركة المرأة أيضا في ضمان تصميم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها بوعي كامل بآثارها المحتملة أو الفعلية على كل من الجنسين.

١٢٨ - وينبغي تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين برمته وعلى وجه الاستعجال. ومن اللازم تعبئة موارد كافية على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن توفير موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع آليات التمويل المتاحة لتعزيز النهوض بالمرأة. وينبغي الإسراع بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[١٢] التي تهدف إلى تحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٠٠. كذلك يتعين تنفيذ الأجزاء ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١[٧] وبرنامجي العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٣] ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١٤]، بالإضافة إلى إعلان جنيف بشأن المرأة الريفيةالذي اعتمده مؤتمر القمة المعنى بالنهوض الاقتصادي للمرأة الريفية[١٥] وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[١٦].

دال - حقوق الطفل

١٢٩ - يمثل الأطفال أهم مورد لبناء المستقبل قاطبة. ولن يتحقق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة إلا من خلال استثمار أكبر في الأطفال من جانب الوالدين والمجتمعات. ولذلك يعتبر النهوض بصحة ورفاه وإمكانات جميع الأطفال والمراهقين والشباب إلى أقصى حد ممكن هدفا بالغ الأهمية. وقد أعرب المجتمع الدولي عن التزامه بهذا الهدف عندما اعتمد اتفاقية حقوق الطفل[١٧] وفي مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ونحن ندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل، ونشجع الدول على سحب جميع التحفظات التي أبديت بشأن هذه الاتفاقية.

١٣٠ - ويتعين على الدول أن تتخذ، بتأييد من المجتمع الدولي، تدابير لتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحلول عام ٢٠٠٠، ولبلوغ المقاصد التي حددها ما

---

(١٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، نيروبي، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(١٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) A/47/308-E/1992/97، المرفق.

(١٦) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(١٧) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

تلا المؤتمر من منتديات دولية، بالنسبة لعام ٢٠٠٠ وما بعده. ويجب كفالة حقوق الطفل، مع إيلاء اهتمام خاص لأحوال الطفلة. وينبغي كفالة حق الطفل في التمتع بمستوى معيشة ملائم لصحتـــه ورفاهه، بما في ذلك الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الطبية وما يلزم من خدمات اجتماعية وكذلك حقه في التعليم والتسليم بحقوق وواجبات ومسؤوليات الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين قانونا عن الطفل في مجال تقديم التوجيه المناسب بطريقة تتمشى مع تطور قدرات الطفل. وينبغي دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق تلك المقاصد الرئيسية.

١٣١ - وينبغي مكافحة استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم وبغاء الأطفال والاعتداء عليهم، ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية لهذه الظواهر. كما يلزم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين حالة الطفل وحماية حقوقه ولا سيما الطفل الذي يعيش ظروفا عصيبة، وكفالة الاعتراف بالأهمية البالغة لجمع شمل الأسرة، بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومراعاة الأحكام ذات الصلة من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين[١٨].

١٣٢ - وثمة مسألة رئيسية أخرى تتعلق بحقوق الطفل وهي مسألة تشغيل الأطفال المنتشرة في أنحاء كثيرة من العالم. والظروف الاجتماعية - الاقتصادية عموما، وعدم الاطمئنان إلى ثبات الدخل، وصحة المرأة وتعليمها، وفرص الالتحاق بالمدارس، وحجم الأسر المعيشية كل هذه أمور لها أثرها على عمل الطفل. ويتطلب إلغاء استخدام الطفل تحديد تواريخ مستهدفة محددة للقضاء على جميع أشكال استخدام الطفل التي تتنافى مع المعايير الدولية المقبولة، ولا سيما مع المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل، لكفالة الإنفاذ الكامل للقوانين القائمة ذات الصلة، وعند الاقتضاء، لسن التشريعات اللازمة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والمعايير ذات الصلة التي وضعتها منظمة العمل الدولية. وينبغي في هذا الصدد إيلاء الأولوية للقضاء على الأشكال القصوى لتشغيل الأطفال، مثل السخرة والعمل على سبيل الاسترقاق وسائر أشكال الرق. ويمكن تكملة الجهود الوطنية التي تعالج مشكلة الطفل العامل بتدابير دعم دولية تشمل توفير مرافق التعليم وكذلك تدابير دعم تعويضية لأسرهم.

هاء - السكان والتنمية والهجرة الدولية

١٣٣ - شدد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على أهمية ترجمة توصيات المؤتمر إلى إجراءات على جميع المستويات. وسيستلزم ذلك اتخاذ إجراءات حاسمة من قِبَل الحكومات ودعما متزايدا من المجتمع الدولي. وسيتطلب التنفيذ الفعال لبرنامج العمل التزاما أكبر بتوفير موارد مالية، على المستويين الداخلي والخارجي. وقد التزمت البلدان المتقدمة النمو بتكملة الجهود الوطنية للبلدان النامية فيما يتعلق بالسكان والتنمية. ويشتمل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على التزامات بتحقيق زيادة كبيرة في المساعدة المالية الدولية المقدمة للبلدان النامية في ميدان السكان والتنمية لضمان الوفاء بالأهداف والمقاصد في هذا الميدان.

---

(١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، الرقم ٢٥٤٥.

١٣٤ - وفي هذا السياق، ينبغي للحكومات أن تتعهد على أعلى مستوى سياسي ممكن بتحقيق المقاصد والأهداف الواردة في برنامج العمل، وينبغي لها أن تقوم بدور رئيسي في تنسيق تنفيذ إجراءات المتابعة ورصدها وتقييمها. ويؤيد برنامج العمل الدور الحاسم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، الذي يتمثل في الشراكة الفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع جوانب البرامج والسياسات المتصلة بالسكان والتنمية. ويتعين تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية على الدخول في مثل هذه الشراكة.

١٣٥ - ويؤكد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، ضمن برامج أخرى، أنه لا يمكن النظر في الاتجاهات الديمغرافية بمعزل عن التنمية. ولذلك فإن برامج السكان لا تركز على أهداف تتصل بالأعداد والأهداف الديمغرافية المحددة فحسب، وإنما تركز بالأحرى على الناس الذين يشكلون محور أنشطة السكان والتنمية. وبناء على ذلك، فإن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يقوم على أساس إطار من التنمية وحقوق الإنسان ويؤكد على الحاجة إلى التوفيق بين تطلعات واحتياجات فرادى النساء والرجال وبين الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

١٣٦ - وقد تعلمت البلدان الكثير عن العلاقات بين النمو السكاني والتنمية المستدامة. وهناك اتفاق عام على أن الفقر المستمر الواسع الانتشار وكذلك أوجه عدم المساواة الخطيرة على المستوى الاجتماعي وبين الجنسين يؤثران تأثيرا كبيرا على البارامترات الديمغرافية مثل نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم، وهما بدورهما يتأثران بها. والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تمكين المرأة على نحو كامل ومتكافئ من الحصول على التعليم، وتمكن الجميع من الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما فيها الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية، أمر أساسي لتحقيق الأهداف السكانية والإنمائية. وفضلا عن ذلك، سيؤدي إدماج السكان في الاستراتيجيات الاقتصادية والإنمائية إلى دفع خطى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإلى الإسهام في تحقيق الأهداف السكانية وتحسين نوعية حياة السكان.

١٣٧ - ويجب أن ترتكز الرعاية الناجحة للصحة الإنجابية، بما فيها برامج تنظيم الأسرة، على مبدأ الاختيار الحر والمسؤول لحجم الأسرة والمباعدة بين الولادات الذي يستلزم مقدرة من الرجال والنساء على اتخاذ قرارات واعية بشأن عدد أطفالهم والمباعدة بين الولادات. ويقتضي القيام بهذا الاختيار توفير إمكانية الوصول إلى أوسع نطاق ممكن من برامج وخدمات الرعاية الصحية كما يتطلب دعما أكبر للخدمات في مجال الصحة الإنجابية وبرامج تعليمية ملائمة.

١٣٨ - ويلزم توفير كل أنواع الدعم الملازم لاتخاذ إجراءات عالمية أقوى وأفضل تنسيقا لمكافحة الأمراض الرئيسية التي تودي بحياة العديد من البشر، مثل الملاريا، والتدرن الرئوي، والكوليرا، والتيفوئيد وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي هذا السياق، ينبغي وضع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه أكثر من جهة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موضع التنفيذ الكامل في أسرع وقت ممكن، وينبغي تنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الملاريا.

١٣٩ - كذلك فإن للمجتمع الدولي دورا حيويا في بلوغ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، الذي يعكس الأهمية الخاصة المعلّقة على أثر الهجرة الدولية على بلدان المنشأ والدول التي تستقبل المهاجرين. ويؤثر تدفق الناس بين البلدان، بل وفي داخل البلدان، على العملية الإنمائية ويتأثر بها. وكما يؤكد برنامج العمل، فإن الاختلالات الاقتصادية الدولية، والفقر والتدهور البيئي إلى جانب غياب السلام والأمن، وانتهاكات حقوق الإنسان واختلاف درجات تطور المؤسسات القضائية والديمقراطية هي كلها عوامل تدخل في تحرك الناس.

١٤٠ - ويلزم وضع تدابير أو تعزيز القائم منها على الصعيد الوطني لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، وللقضاء على تزايد أعمال العنصرية وكره الأجانب في قطاعات من مجتمعات عديدة وتشجيع المزيد من الانسجام والتسامح في كل المجتمعات. وإن يُسر معالجة الهجرة الدولية في الأجل الطويل يتوقف في النهاية على جعل اختيار المرء البقاء في بلده أمرا عمليا بالنسبة لكل الناس. ويمكن النظر في إمكانية عقد مؤتمر دولي للهجرة والتنمية.

واو - البيئة والتنمية

١ - التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ وغيره من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

١٤١ - لقد أوجد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في جدول أعمال القرن ٢١[٧] وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١٩] والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة[٢٠]، فضلا عن جميع الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة والتنمية، توافق الآراء بشأن الإجراءات التي يلزم اتخاذها على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي لضمان التنمية المستدامة، ووضع الأساس اللازم لها. ويجب إعطاء الأولوية لتنفيذ التزامات وتوصيات المؤتمر تنفيذا فوريا وكاملا.

١٤٢ - وقد اتبع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية نهج متكامل فيما يتعلق بالبيئة والتنمية، تشكل حماية البيئة بمقتضاه جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر اليها بمعزل عنها. فاستنفاد وانحطاط الطبيعة ومواردها يضر بتوقعات التنمية، بالنسبة لجيلنا وبصورة أكبر بالنسبة للأجيال القادمة. وتكلفة الإصلاح ستكون أبهظ كثيرا من تكلفة الوقاية. وعلى ذلك، ينبغي لاستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة التي تهدف إلى إدماج متطلبات الحماية البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية أن توضع وتنفذ على جميع الصعد، ولجميع الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق

---

(١٩) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٢٠) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

السيادي في أن تقوم باستغلال مواردها وفقا لما تضعه هي من سياسات للبيئة والتنمية، وتتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها في إطار ولايتها أو تحت رقابتها لا تلحق أضرارا بالبيئة في دول أخرى أو في مناطق تتجاوز حدود ولايتها الوطنية، تمشيا مع المبادئ الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالبيئة.

١٤٣ - إن القضاء على الفقر ينبغي أن يحظى بالأولوية العليا في الاهتمامات الدولية. ومن الآثار الضارة المترتبة على الفقر التي تؤثر في معظمها على البلدان النامية ما يتصل بتدهور البيئة وتردي الموارد الطبيعية. وتعد المهمة الأساسية المتمثلة في القضاء على الفقر شرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة من أجل تقليص أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على نحو أفضل. والاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر مهمة أيضا في تجنب تدهور الموارد.

١٤٤ - ورغم أن الفقر يؤدي إلى حدوث أنواع معينة من الإجهاد البيئي، فإن السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية يتمثل في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، خاصة في البلدان الصناعية، الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير ويؤدي إلى تفاقم الفقر وأوجه الاختلال. وينبغي أن يحظى تشجيع إجراء تغييرات في هذه الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية بأولوية عليا أيضا. وعلى جميع البلدان أن تسعى جاهدة إلى تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي يمكن استدامتها. وعلى ضوء اختلاف المساهمات في التدهور البيئي العالمي فإن الدول تتحمل مسؤوليات مشتركة وإن كانت متمايزة. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة وينبغي لها أن تتولى القيادة في هذا المجال. ويلزم اتخاذ إجراءات لتشجيع التغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة عن طريق التغييرات السلوكية ومن خلال تشجيع الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية وعن طريق الاستخدام المحتمل للوسائل الاقتصادية التي يمكن أن تولد الدخل لتمويل التنمية المستدامة وترسل إشارات إلى الأسواق للمساعدة على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

١٤٥ - وبصفة عامة، سيأتي تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من القطاعين العام والخاص للبلد. وبالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، فالمساعدة الإنمائية الرسمية هي مصدر رئيسي للتمويل الخارجي، وسيلزم تمويل جديد وإضافي كبير للتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وحتى الآن، نقصت الموارد المالية الموفرة للبلدان النامية عن التوقعات والاحتياجات المبينة في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي لجميع البلدان أن تفي بالتزاماتها بشأن توفير الموارد المالية والآليات اللازمة للتنفيذ على النحو المحدد في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تكون الميزانيات المحلية والمساعدة الإنمائية، بما فيها المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، على حد سواء متمشية مع أهداف التنمية المستدامة وداعمة لها. وينبغي أن تستكشف، على وجه السرعة، إمكانية إيجاد موارد مالية إضافية مبتكرة.

١٤٦ - وينبغي لمرفق البيئة العالمية، الذي تهدف منحته الإضافية وتمويله التساهلي إلى تحقيق منافع بيئية عالمية، أن يغطي التكاليف الإضافية المتفق عليها للأنشطة ذات الصلة في إطار جدول أعمال القرن ٢١، وفقا لصك المرفق، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. ومرفق البيئة العالمية المعدل الذي تبلغ الالتزامات الأصلية الخاصة به بليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لمدة ثلاث سنوات، يشكل خطوة أولى نحو توفير

الموارد لمعالجة اهتمامات البيئة العالمية. والمهمة الأولى الآن هي أن يدخل المرفق مرحلته التشغيلية بما يتمشى مع استراتيجية تشغيله المتفق عليها وضمان استمرار اتساقه مع المبادئ التوجيهية الواردة في الاتفاقيات ذات الصلة. ويمكن مواصلة تحسين إجراءات المرفق للتعجيل بتنفيذ المشاريع دون المساس بنوعية التقييم والمشاركة.

١٤٧ - وثمة بعد أساسي آخر لالتزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يتعلق بالتدابير العملية اللازمة لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية على النحو الذي اتفق عليه بين الأطراف. ولحكومات البلدان المتقدمة النمو دور رئيسي تؤديه، كقناة لعمليات النقل هذه، وبتوفير حوافز سوقية للقطاع الخاص على حد سواء. والاعتراف بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية وأخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في الاعتبار هما اعتباران أساسيان في نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا.

١٤٨ - وقد توجت العملية المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة. وتنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ ضروري لتعزيز هذه الشراكة المبنية على مسؤوليات مشتركة وإن كانت مميزة. ويجب في هذه الشراكة أن تحظى الحالة الخاصة للبلدان النامية واحتياجاتها، ولا سيما أقل البلدان نموا وأضعفها من الناحية البيئية، بأولوية خاصة.

١٤٩ - ولمنظومة الأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في حفز ودعم البلدان والمجموعات الرئيسية في مجال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وفي المساعدة على بناء مزيد من توافق الآراء وفي التمهيد لوضع المعايير بشأن قضايا التنمية المستدامة.

٢ - تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن البيئة

١٥٠ - الصكوك القانونية الدولية اللازمة لتنظيم الأنشطة المؤثرة على البيئة تشكل إطارا أساسيا للجهود العملية التي يضطلع بها المجتمع الدولي لخفض التدهور البيئي وتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، من المهم زيادة تشجيع وضع وتنفيذ اتفاقيات دولية في ميدان البيئة والتنمية تأخذ في الاعتبار المبادئ الواردة في إعلان ريو.

١٥١ - وسيشكل التنفيذ الكامل لهذه الصكوك مساهمة هامة في ضمان الاستخدام المستدام للموارد البرية والبحرية والجوية، بما في ذلك من خلال خفض الفضلات وإعادة تدويرها ومن خلال إدارة الطبيعة. وينبغي للحكومات أن تصبح أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢١] واتفاقية التنوع البيولوجي[٢٢] اللتين وقعتا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن تلتزم بهما. كما ينبغي

---

(٢١) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 وCorr.1، المرفق الأول.

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز النشاط البرنامجي للقانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

للحكومات أن تصبح أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[٢٣]؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود[٢٤]؛ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون[٢٥]، وتنفيذها. وتشجع البلدان على توقيع اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخ ١٠ كانون الاول ١٩٨٢ فيما يتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال[٢٦]، وعلى أن تصبح أطرافا فيه وتقوم بتنفيذه. وتدعو الحاجة أيضا إلى تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٢٧].

١٥٢ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أن تدعم، من خلال الوفاء بالتزاماتها بتعبئة موارد مالية كبيرة وتيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة والدراية، الجهود التي تبذلها البلدان النامية الأطراف المتضررة، وبخاصة البلدان الأفريقية، من أجل وضع وتنفيذ خططها واستراتيجياتها الطويلة الأجل لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

١٥٣ - وعلى البلدان المتقدمة النمو الأطراف أن تفي بالتزاماتها المالية وأن تعزز الجهود التعاونية لدعم البلدان النامية الأطراف في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي للأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، أن تكفل التنفيذ الفعلي للاتفاقيتين وتعزيزهما، وفقا للقرارات الصادرة عن المؤتمرات المعنية التي عقدتها الأطراف. وعلى البلدان المتقدمة النمو الأطراف أن تواصل جهودها لدعم الأطراف، التي تمر بعملية انتقال إلى اقتصاد السوق، في تنفيذ هاتين الاتفاقيتين.

١٥٤ - والعمل من أجل التنمية المستدامة هو عملية متطورة. فقد يتطلب الامر التزامات وإجراءات وصكوك إضافية في ضوء التطورات والاحتياجات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية أو الوطنية الجديدة. ولكن ذلك ينبغي ألا يؤدي بأي حال من الأحوال إلى تأخير تنفيذ ما اتفق عليه.

زاي - المسائل الإنسانية والتنمية

١٥٥ - المساعدة الإنسانية شيء أساسي لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك

---

(٢٣) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

(٢٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، الرقم ٢٨٩١١ (يصدر لاحقا).

(٢٥) المرجع نفسه، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩ (يصدر لاحقا).

(٢٦) A/CONF.164/37؛ انظر ايضا A/50/550، المرفق الأول.

(٢٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل-٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الكوارث الكبرى التكنولوجية والتي من صنع الإنسان. وينبغي أن يُنظر إلى التدابير الطارئة بوصفها خطوة أولى نحو تنمية طويلة الأجل.

١٥٦ - وقد سلمت الجمعية العامة بأن المساعدة الإنسانية يجب أن تقدم على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة. كما أنها سلمت بأن سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية يجب أن تولى الاحترام الكامل وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تقدم المساعدة الإنسانية بموافقة البلد المتأثر ومن حيث المبدأ على أساس نداء موجه من البلد المتأثر.

١٥٧ - وفي الوقت نفسه فإن كل دولة تقع عليها في المقام الأول المسؤولية عن رعاية ضحايا الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ التي تقع في أراضيها والعمل على كفالة أمن القائمين على توفير المساعدة الإنسانية. ومن ثم فإن الدولة المتأثرة يجب أن تقوم بالدور الأول في طلب المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها في أراضيها. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل الأمم المتحدة تحديد الطرق اللازمة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

١٥٨ - وإن كثيرا من حالات الطوارئ تتجلى منها الأسباب الأساسية لأزمة التنمية التي تواجه كثيرا من البلدان النامية، ويتعين أن تتصدى لهذه الأزمة الحكومات والمجتمع الدولي إذا أريد لحالات الطوارئ ألا تتكرر. وعليه، فمن أجل منع حدوث أو تكرار حالات الطوارئ، ينبغي تقديم الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والطويلة الأجل. وسيسهم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها الالتزامات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، في قدرتها على درء الكوارث والتأهب لها، بما في ذلك دعم الأمن الغذائي، وتعزيز الأنظمة الصحية والتعليمية في البلدان المتأثرة، فضلا عن إتاحة فرص التعليم وعلى قدم المساواة، وبناء المؤسسات الوطنية، وسيادة القانون، فضلا عن تعزيز قدرة المؤسسات المتلقية على إدارة حالات الطوارئ.

١ - الدرب المتصل المؤدي من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية

١٥٩ - في الحالات التي تنشأ فيها حالات طوارئ، يظل بالطبع تقديم المجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية على وجه السرعة ضرورة حتمية. على أن هذا الشكل من المساعدة يجب أن يخَطط له بحيث يتم الانتقال بسرعة أيضا إلى الإنعاش والتعمير وبحيث يكون جزءا من مفهوم الدرب المتصل الذي يرمي إلى استئناف التنمية في أقرب فرصة. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بأن مفهوم الدرب المتصل ربما يتطلب أساليب تناول تختلف باختلاف الحالات.

١٦٠ - إن الوقاية والتأهب ومواجهة الطوارئ والانتعاش والإصلاح في المجال الاقتصادي كلها جزء من الاستجابة الشاملة الرامية إلى الحد من تعرض البلدان النامية لحالات الطوارئ. على أن المجتمع الدولي حتى الآن لم يتمكن في أغلب الأحوال من مواجهة الطوارئ إلا عن طريق توفير المساعدة الإنسانية التي لا تؤدي إلا إلى تخفيف المعاناة الإنسانية في الأمد القصير. وينبغي ألا يؤثر الإنفاق على أنشطة الإغاثة تأثيرا سلبيا على برامج التنمية.

١٦١ - وفي كل أوضاع ما بعد حالات الطوارئ تقريبا، تتمثل بعض الشروط الرئيسية للانتعاش في إعادة توطين اللاجئين، والنازحين، وضحايا الكوارث الآخرين، فضلا عن إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية. وفيما يتعلق بحالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، تُعتبر برامج مثل إزالة الألغام، والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع أمورا أساسية للمضي قدما على الدرب المتصل نحو التنمية. ومن المهم بنفس القدر إعادة بناء المؤسسات العامة، والشرطة، والنظم القضائية، واستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلافي إمكانية نشوب الصراعات من جديد.

١٦٢ - ويظل في كثير من الأحيان التمييز بين مختلف مراحل الدرب المتصل من حالة الطوارئ إلى التنمية غامضا على الرغم من إمكانية تحديد بعض المراحل المتوسطة. ولا يتطلب ذلك استجابة شاملة ومنسقة للانعاش والتعمير فحسب بل يتطلب أيضا استجابة من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والمجتمع الدولي، والحكومات، للاحتياجات الإنمائية. ويجب أن توضح بجلاء ولايات الوكالات الإنسانية ومنظمات التنمية لمقاومة ميل هذه الوكالات والمنظمات إلى توسيع نطاق ولاياتها، إما من الإغاثة إلى التنمية أو بالعكس، دون أن يكون لها بالضرورة القدرة المؤسسية على أن تؤدي على نحو فعال هذه الأدوار.

١٦٣ - ولكي يستجيب المجتمع الدولي بسرعة وبفعالية لحالات الطوارئ الإنسانية في مختلف مراحل الدرب المتصل، يمكن النظر في إنشاء شبكة دولية من أفرقة الإغاثة الإنسانية الطوعية التي يمكن نشرها بسرعة للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، مثل مبادرة الخُوذ البيضاء وممارسة العمل في إطار برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - الإنذار المبكر والوقاية والتأهب والحد من الكوارث الطبيعية

١٦٤ - في السنوات الأخيرة، مع تعرض أعداد متزايدة من السكان في مناطق كثيرة للمخاطر، ترتبت على الكوارث آثار قوية متزايدة في شكل خسائر بشرية واقتصادية، وفقر السكان وتشردهم لآجال طويلة. وينبغي تنفيذ التزامات استراتيجية يوكوهاما لعالم أكثر أمانا[٢٨]، التي اعتمدها المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، والتي وضعت إجراءات محددة يتعين تنفيذها للحد من الكوارث.

١٦٥ - وإن منع الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها أمور تتسم بأهمية كبيرة لتقليل الحاجة إلى تقديم الإغاثة في حالات الكوارث. وينبغي أن تصبح هذه العوامل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة. وينبغي بذل جهود متزايدة لتعزيز القدرات الوطنية على الإنذار المبكر وتخفيف حدة الكوارث، وينبغي دعم هذه الجهود بموارد مالية كافية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وحسب الاقتضاء، إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

---

(٢٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، يوكوهاما، اليابان، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.172/9 وAdd.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

١٦٦ - كما أن تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي أساسي للتأهب للكوارث. ويمكن إدماج منع الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها والتأهب لها والإجراءات المتخذة لتنفيذ استراتيجية يوكوهاما في مذكرة الاستراتيجية القطرية، حسب الاقتضاء. وتتطلب الاستجابة الوقائية الحسنة التوقيت والمنسقة من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات والوكالات والمجتمعات المحلية تعزيز إمكانيات منظومة الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر.

٣ - الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى

١٦٧ - أصبحت حالات الطوارئ الإنسانية أكثر تواترا وانتشارا وأكثر تعقدا وأطول أمدا وتجمع ما بين المنازعات بين الحكومات والمنازعات الداخلية، والنزوح على نطاق واسع، والمجاعات الكبيرة، وتعطّل المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي بعض الحالات الكوارث الطبيعية. ونتيجة لذلك، فإن نسبة متزايدة من المساعدة الإنمائية تخصص لحالات الطوارئ المعقدة هذه. وتدعو الحاجة إلى تجنب نشوء حالة يكون فيها لهذا الاتجاه أثر سلبي على برامج التنمية في الأجل الطويل.

١٦٨ - وأصبحت استجابة المجتمع الدولي لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة تتميز بتنسيق أكبر أفضل، وبفعالية وكفاءة أكبر. وتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في الاستجابة الدولية لهذا التحدي المهول، وتعمل على نحو وثيق مع وكالات دولية أخرى. ويوضح إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية، التابعة للأمانة العامة، تصميم الأمم المتحدة على الاضطلاع بفعالية أكبر بهذه المهمة. وينبغي زيادة تعزيز الدور التنسيقي الذي تؤديه هذه الإدارة بين مختلف الوكالات المختصة، بما في ذلك إبرام مذكرات تفاهم رسمية معها.

١٦٩ - ويتطلب تحقيق المزيد من التقدم توفير الأموال الكافية للطوارئ وإنشاء آليات تخطيطية وسوقية كيما تكون مواجهة حالات الطوارئ المعقدة أسرع وأكثر فعالية.

١٧٠ - كما يتعين إيجاد السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الأساسية خلال حالات الطوارئ المعقدة. ويتعين كذلك معالجة المسائل التي من قبيل الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين، والتي لا تقع ضمن الولاية المباشرة للوكالات الإنسانية. ولا غنى أيضا، حيثما اشتملت عملية من عمليات حفظ السلام على عنصر إنساني، عن التنسيق ووضوح الولايات والمسؤوليات، لا سيما في الميدان. ومع أن حفظ السلام والأنشطة المدنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي كلها جزء من عملية بناء السلم المتكاملة، يتعين إيلاء اهتمام خاص لمراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

١٧١ - وينبغي كذلك الاعتراف بأن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية ذات الصلة وما يقدمه المتطوعون من مساعدة فعالة في إيصال المعونة في حالات الطوارئ المعقدة هو عنصر مكمل للاستجابة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المنسقة، وينبغي إدراج ذلك في برامج العمل.

٤ - اللاجئون والمشردون

١٧٢ - لقد ازداد عدد اللاجئين والمشردين ازديادا سريعا بسبب عدد من العوامل المعقدة، منها المنازعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياسي والفقر المدقع والتفسخ الاجتماعي ونقص الموارد وتدهور البيئة. ومعظم اللاجئين يوجد في أو يلجأ إلى البلدان النامية ويفرض ذلك، في كثير من الأحيان، عبئا هائلا على هذه الدول التي تواجه في الأصل ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة. ومن ثم، فإن تقديم الدعم الدولي للأنشطة التي تقوم بها البلدان المستقبلة للاجئين والنازحين أمر ضروري.

١٧٣ - كما تواجه بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أعباء بسبب اللاجئين والمشردين. ولذلك، هناك حاجة إلى تقديم دعم إلى تلك البلدان من جانب المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشاكل.

١٧٤ - وينبغي التصدي بطريقة منسقة ومتكاملة للأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين والمشردين. كما ينبغي إيجاد حل دائم لمحنة الأعداد الكبيرة الحالية من اللاجئين وطالبي اللجوء. وينبغي أن تتلقى احتياجاتهم فيما يتعلق بالحماية وفقا للمعايير المعترف بها دوليا والقانون الوطني، وفيما يتعلق بالمساعدة، الدعم اللازم. وينبغي أن تسعى الحكومات جاهدة إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتحقيق اكتفائهم الذاتي. كما ينبغي تهيئة الظروف التي تسمح للاجئين والعائدين بالعودة الطوعية إلى الوطن بسلامة وكرامة، والتي تكفل توفير ترتيبات الاستقبال الملائمة وإعادة الإدماج السلس.

حاء - اتباع نهج للتعامل مع التنمية قائم على المشاركة

١٧٥ - تعددت الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل في مجال التنمية - تلك التي تتعلق بالمجتمع المدني - التي تلعب دورا متزايد الأهمية في مجال التنمية. وتتحمل الدولة المسؤولية العامة عن صوغ السياسة العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تصحيح أخطاء السوق، وتوفير المنافع العامة، وإيجاد البيئة المواتية التي تمكن القطاع الخاص من مزاولة نشاطه، فضلا عن الإطار القانوني والتنظيمي المواتي. وينبغي لها أيضا أن تشجع المشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية في الأنشطة التي تكمل الأهداف الوطنية وتعززها.

١٧٦ - والمشاركة عنصر أساسي لتحقيق نجاح التنمية واستدامتها. وهي تسهم في تحقيق العدل عن طريق إشراك الأشخاص الذين يعيشون في فقر والمجموعات الأخرى في عملية التخطيط والتنفيذ. وإن المشاركة في صنع القرار، إلى جانب سيادة القانون، والديمقراطية والحكم والإدارة المتسمين بالشفافية والخاضعين للمساءلة في جميع قطاعات المجتمع شروط أساسية لكي تكون السياسات الإنمائية فعالة.

١٧٧ - وينبغي تحقيق المشاركة الكاملة في المجتمع عن طريق قيام الحكومات بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية، على أن توضع في الاعتبار العلاقة المترابطة والمتداعمة بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وينبغي للحكومات أن تجعل المؤسسات العامة أكثر

استجابة لاحتياجات الشعب. وعليه، ينبغي تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لنتائج إعلان وبرنامج عمل فيينا.

١٧٨ - وهناك فائدة ممكنة كبيرة يمكن أن تستمد من المشاركة المتزايدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تنشئ الحكومات أطرا مؤسسية وقانونية وأن تأخذ باللامركزية في عملياتها، للسماح للشعوب بمشاركة أكبر في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. ويتطلب ذلك أن تقدم الحكومات الدعم الكافي لإقامة العدل فضلا عن الإدارة العامة التي ينبغي أن تلبي احتياجات الناس.

١٧٩ - وتحض الحكومات على القيام، حيثما اقتضى الأمر، بالأخذ باللامركزية في مؤسساتها وخدماتها العامة إلى مستوى يكفل - بما يتناسب ومسؤولياتها وأولوياتها وأهدافها العامة - الاستجابة الواجبة للاحتياجات المحلية وتيسير المشاركة المحلية. ولكفالة فعالية الأخذ باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وفروعها وشبكاتها، ينبغي للحكومات أن تقوم، على المستويات المناسبة وحسب الاقتضاء، باستعراض وتنقيح التشريعات لزيادة الحكم الذاتي المحلي والمشاركة في صنع القرار، والتنفيذ، وتعبئة واستخدام الموارد، خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية والفنية والمالية وتنمية الشركات المحلية، وذلك داخل الإطار العام لاستراتيجية اقتصادية واجتماعية وبيئية قومية. وللحكومات أن تقوم، بدعم من الجهات المانحة والمؤسسات الدولية، بتنفيذ برامج لتحقيق اللامركزية، إذا ما استنسبت ذلك.

١٨٠ - الشيء الأساسي في التنمية القائمة على المشاركة هو تحقيق استفادة الناس من إمكانياتهم عن طريق زيادة قدراتهم، وهذا يفترض بالضرورة تمكين الناس، وجعلهم قادرين على المشاركة على نحو نشط في تنمية ذواتهم. وللاستفادة من إمكانيات الناس ولا سيما الضعفاء والمحرومين، يجب أن يشاركوا على نحو نشط في إنشاء منظمات مستقلة والعمل على بقائها لتمثيل مصالحهم في الإطار الدستوري لكل بلد. والتمكين السياسي جزء لا يتجزأ من التنمية القائمة على المشاركة.

١٨١ - وإن وجود مجتمع مدني قوي أمر لا غنى عنه في المشاركة الشعبية على جميع المستويات وعنصر أساسي في أي استراتيجية إنمائية ناجحة. ويجب أن تشارك على نحو نشط منظمات المجتمعات المحلية، ومنظمات قطاع الأعمال، ومنظمات العمال، والمنظمات غير الحكومية، والفئات التي تعتمد على المساعدة الذاتية. وينبغي أن تنظر إليها الحكومات بوصفها جهات فاعلة وشريكة هامة في التنمية. ومن المفيد في هذا الصدد أن يكون هناك خضوع أكبر للمساءلة وشفافية أكبر في أنشطة هذه المنظمات. وفي البلدان التي تكون فيها مشاركة المجتمع المدني ضعيفة، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة العامة هو تعزيز هذه المشاركة.

١٨٢ - ومن الضروري أيضا توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في العملية الدولية الخاصة بصنع القرار الاقتصادي.

طاء - الإجراءات المتصلة بالبلدان التي تعيش ظروفا خاصة

١٨٣ - عند وضع وتنفيذ نهج إنمائية شاملة، ينبغي أن تراعى في التعاون الدولي لأغراض التنمية التجارب الإنمائية للبلدان وكذلك أحوالها.

١٨٤ - والأمر يتطلب العمل على عدة جبهات. فالجمع بين المعونة المقدمة في شكل هبات والقروض الميسرة والمساعدة التقنية التي يمكن أن تسهم في تمويل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، إضافة إلى وجود استراتيجيات مصممة لتحقيق أهداف منها زيادة حصائل الصادرات، واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وخفض الديون الخارجية، يمكن أن يوفر شروطا كافية لتحقيق التنمية.

١٨٥ - والحالة الحرجة في أفريقيا وأقل البلدان نموا تتطلب إعطاء الأولوية لهذه البلدان في التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تخصيص أموال المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لهذه البلدان أن تنفذ على الصعيد الوطني سياسات للتكيف الهيكلي تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية الاجتماعية فضلا عن استراتيجيات فعالة للتنمية تهيئ مناخا أكثر مواتاة للتجارة والاستثمار، وتعطي أولوية لتنمية الموارد البشرية وتعمل على زيادة تطوير المؤسسات الديمقراطية. وينبغي أن تتلقى هذه السياسات الوطنية الدعم من المجتمع الدولي.

١ - أفريقيـــا

١٨٦ - إن الحالة الاقتصادية - الاجتماعية الحرجة التي تمر بها أفريقيا تشغل بال المجتمع الدولي ككل، ومواجهتها وحلها يتطلبان اشتراكا وتضامنا على الصعيد الدولي. ورغم أن أفريقيا تواجه مشاكل هائلة، فإن مواردها البشرية والطبيعية الكبيرة تعطيها إمكانيات كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. والعوائق التي تقف في طريق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في افريقيا معروفة. بيد أن هناك نقصا في مجال مواجهة تلك المشاكل وتمهيد الطريق للنمو المعجل الذاتي الاستدامة والتنمية المستدامة عن طريق التنفيذ الحازم للالتزامات والإجراءات المقررة.

١٨٧ - وتتطلب مشاكل الديون الخارجية التي تعاني منها بلدان أفريقية مزيدا من الاهتمام. وأما التدابير التي اتخذها نادي باريس، بما فيها شروط نابولي، فينبغي مواصلة تنفيذها بطريقة تامة وبنّاءة وسريعة. وفي حالة المشاكل المتعلقة بالديون الخارجية وعبء الديون التي تستمر في عرقلة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأفريقية، رغم التدابير المتخذة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل خفض تلك الديون أو إعادة جدولتها، فيتعين إيجاد حلول لها تكون فعالة ومنصفة ودائمة وموجهة صوب التنمية.

١٨٨ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه بتقديم كامل الدعم إلى جهود أفريقيا الإنمائية. وهذا يتطلب أمورا منها اتخاذ تدابير للمساهمة في إيجاد حلول دائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون، وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي، وتعزيز بناء القدرات الوطنية ومعالجة النقص في الموارد المحلية اللازمة للتنمية، وتيسير إدماج البلدان الأفريقية في التجارة الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك في التجارة العالمية.

١٨٩ - وعلى المجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية لتستفيد تماما من نتائج جولة أوروغواي وتتمكن من تخفيف أية آثار سلبية قد تحدثها وثيقتها الختامية. ومن الضروري تنفيذ التدابير المقررة في الوثيقة الختامية والأحكام التكميلية المحددة في اتفاق مراكش لصالح أقل البلدان نموا والمتعلقة بالآثار السلبية التي يحتمل أن يحدثها برنامج الإصلاح على تلك البلدان وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء. وفي هذا الصدد، فإن هناك حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان الأفريقية لتمكينها من تقييم أثر الوثيقة الختامية ومن تحديد وتنفيذ تدابير للتكيف تعزيزا لقدرتها التنافسية وأدائها التجاري لكي تستفيد من جولة أوروغواي. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري دعم جهود البلدان الأفريقية في سبيل تنويع اقتصاداتها. ويجب خلق قدرات وفرص تصديرية جديدة وتشجيع التنويع في الأسواق والمنتجات. وينبغي مواصلة الدعوة إلى تمويل المرحلة التحضيرية لمشاريع وبرامج تنويع السلع الأساسية. وعلى الدول المشتركة في صندوق التنمية الأفريقي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تولي اهتماما خاصا لتنويع السلع الأساسية للبلدان الأفريقية وأن تسهم في المرحلة التحضيرية لمشاريع التنويع الأفريقية. وبغية دعم جهود تنويع السلع التصديرية دعما فعالا ولزيادة الإيرادات، يجب أن يواصل المجتمع الدولي، لا سيما كبار الشركاء التجاريين، الالتزام بتعزيز قدرة الصادرات الأفريقية على دخول أسواقهم وذلك عن طريق تخفيف الحواجز التجارية تخفيفا كبيرا أو إزالتها وعن طريق الترتيبات التفضيلية، وفقا لاتفاقات جولة أوروغواي.

١٩٠ - وهناك حاجة ملحة إلى زيادة وتضافر العمل الدولي المنسق لمكافحة العديد من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية السلبية التي تزيد من حدة الفقر في أفريقيا وتخفض من احتمالات نموها وتنميتها. وينطوي هذا العمل على المعالجة الفعالة والشاملة لمسائل حل المنازعات، بما في ذلك بناء السلام بعد انتهاء الصراع، والتواصل بين الإغاثة والتأهيل والتنمية؛ والزيادة من تنسيق وتعزيز العمل الدولي في مكافحة الأمراض الخطيرة التي تودي بحياة الكثيرين؛ وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية عن طريق برامج الإنذار المبكر والتأهب والوقاية والتخفيف. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم أيضا المساعدة إلى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للقضاء على الفقر وسد الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

١٩١ - ولمنظومة الأمم المتحدة أيضا دور أساسي في تنسيق وتنفيذ الأنشطة التي تعالج الحالة الحرجة السائدة في أفريقيا، بما في ذلك ما تقوم به عن طريق تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ومتابعة نتائج مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية وما يتصل بذلك من مبادرات أخرى.

٢ - أقل البلدان نموا

١٩٢ - رغم اعتماد إعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات[٢٩]، حدث انخفاض في الأرقام الحقيقية لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، واستمر تهميش هذه البلدان، وارتفع عددها من ٤١ إلى ٤٨ دون زيادة مقابلة في تدابير الدعم رغم الجهود الوطنية والدولية المبذولة في هذا المجال. والعمل على عكس اتجاه زيادة تهميش أقل البلدان

نموا وعلى إدماجها في الاقتصاد العالمي أمران لا بد منهما لتحقيق نموها وتنميتها، ويمثلان تحديا رئيسيا يواجه المجتمع الدولي.

١٩٣ - ويتطلب نجاح هذه الجهود دعما كاملا من المجتمع الدولي. ويجب أيضا وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة وبناء القدرات التقنية والهياكل الأساسية المادية والمؤسسية. ولذلك ينبغي تقديم دعم خاص إلى أقل البلدان نموا في جهودها الإنمائية، وذلك لتيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي، وتمكينها من المشاركة في عملية عولمة وتحرير التجارة والاستفادة الكاملة منها ومن زيادة تدفقات الموارد من القطاع الخاص على الصعيد الدولي.

١٩٤ - ونظرا لمحدودية الموارد المحلية في أقل البلدان نموا، ستستمر حاجة هذه البلدان إلى المزيد من المساعدة المالية الخارجية وغيرها من أشكال الدعم. ومن الأهمية الملحة بوجه خاص تحقيق الهدف الذي قبلته الأمم المتحدة فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، والبالغ ٠,١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة. وعلى البلدان المانحة التي لم تحقق بعد هذا الهدف، أن تبذل قصارى جهدها لتحقيقه في أقرب وقت ممكن، وينبغي للبلدان التي حققت هدف الـ ٠,١٥ في المائة أن تسعى إلى بلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠. وينبغي الزيادة من تحسين تنسيق المعونة وفعاليتها.

١٩٥ - ويواجه العديد من أقل البلدان نموا مشاكل خطيرة تتعلق بالديون، ونصفها يعتبر من البلدان المثقلة بالديون، ومعظم دائنيها من القطاع الرسمي، ثنائيون ومتعددو الأطراف. وتستلزم مشاكل المديونية الخطيرة التي تواجهها أقل البلدان نموا بذل جهود مستمرة في إطار الاستراتيجية الدولية للديون. وهذه الاستراتيجية تتضمن تدابير ملموسة للتخفيف من عبء الديون وتدابير متعلقة بالسياسة الاقتصادية وهي تدابير ستكون لها أهميتها في تنشيط النمو والتنمية. وأقل البلدان نموا ذات المديونية ينبغي أن تستمر في الاستفادة من وجود خطط للتخفيف من الديون تخفيفا كبيرا. ومطلوب من دائني نادي باريس الاستمرار في التطبيق الكامل والبنّاء والسريع للمعاملة التيسيرية جدا التي تنطوي عليها شروط نابولي، وتشجيع مؤسسات بريتون وودز على الإسراع بالنظر الجاري حاليا في سبل معالجة مسألة الديون المتعددة الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق منها بأقل البلدان نموا.

١٩٦ - وعلى المجتمع الدولي أن يدعم أقل البلدان نموا لكي تستفيد تماما من نتائج جولة أوروغواي وللتخفيف من أية نتائج سلبية للوثيقة الختامية. ومن الضروري تنفيذ التدابير المتفق عليها في الوثيقة

---

(٢٩) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

الختامية والأحكام التكميلية المحددة في اتفاق مراكش لصالح أقل البلدان نموا والمتعلقة بالآثار السلبية التي يحتمل أن يحدثها برنامج الإصلاح على تلك البلدان وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

ويتعين أيضا اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق الرئيسية. وهناك أيضا مجال لزيادة تحسين خطط نظام الأفضليات المعمم وغيرها من التدابير الداعمة المتخذة لصالح أقل البلدان نموا.

١٩٧ - وفي عام ١٩٩٠، وافق المجتمع الدولي من خلال اعتماد إعلان وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، على اتخاذ تدابير لتنشيط تنمية تلك البلدان. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي إطار غيرها من المؤتمرات والاتفاقات والاتفاقيات ذات الصلة، عُقدت التزامات أخرى لدعم جهود تلك البلدان. وعند استعراض منتصف المدة العالمي لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٣٠]، اتفق على تدابير وتوصيات محددة لتنفيذ برنامج العمل. وينبغي لتلك التدابير والتوصيات أن تطبق وتنفذ حسب الاقتضاء. وعلى المجتمع الدولي أن يعطي أولوية عالية لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب والوفاء بجميع التزاماته لصالح أقل البلدان نموا.

٣ - الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٩٨ - ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٢٧] وجدول أعمال القرن ٢١[٧]، ودعم التحول الاقتصادي في تلك الدول. وهذا يتطلب إيجاد موارد مالية إضافية جديدة بالقدر الكافي وبشكل يمكن التنبؤ به، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا حسب ما يتفق عليه فيما بين الأطراف، بما في ذلك نقلها بشروط ميسرة وتفضيلية، وتعزيز الترتيبات التجارية المنصفة وغير التمييزية. ويتعين أيضا تشجيع المبادلات المناسبة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين الدول ذات الخبرة الإنمائية المماثلة. وينبغي لمرفق البيئة العالمية أن يشكل قناة هامة لتقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الاستجابة لاحتياجاتها الخاصة وجوانب الضعف لديها.

١٩٩ - وتتطلب التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية عملا ملموسا يقوم به المجتمع الدولي لمعالجة القيود التي تعترض تنميتها والتي أجملها برنامج العمل وجدول أعمال القرن ٢١. وهي تتطلب أيضا إطارا مؤسسيا دوليا داعما، بما في ذلك قيام لجنة التنمية المستدامة بدور قوي في الرصد والاستعراض. وينبغي تقديم الدعم المناسب لبرنامجي شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، اللذين يمثلان أداتين هامتين في مجال التعاون التقني وتعزيز تبادل المعلومات.

---

(٣٠) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

٤ - البلدان النامية غير الساحلية

٢٠٠ - ينبغي القيام بأعمال محددة على الصعد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، على سبيل الاستعجال والأولوية، لمعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتلبية احتياجاتها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الدعم الدولي، عن طريق التعاون التقني المناسب والمساعدة المالية من جانب البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، مطلوب لتعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي الذي يزداد اتساما بهذه الصفة، بما في ذلك عمليات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا على الصعيد العالمي.

٢٠١ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للجهود التعاونية والتعاضدية التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعالجة مشاكل العبور، وذلك، في جملة أمور، بتحسين مرافق البنية الأساسية للنقل العابر وعقد اتفاقات ثنائية تنظم عمليات النقل العابر؛ وإقامة مشاريع مشتركة في مجال النقل العابر؛ وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية العاملة في مجال النقل العابر. ويتطلب الأمر بذل جهود نشطة ومتسقة لتنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية ومجتمع المانحين[٣١] الذي أيدته الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وحيث أن معظم بلدان العبور تدخل هي نفسها في فئة البلدان النامية التي تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، فإن الجهود التي تبذلها لإقامة بنية أساسية قوية للنقل العابر تحتاج أيضا إلى الدعم المالي والتقني.

٥ - البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

٢٠٢ - ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاهتمام باحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وأن يدعم على وجه الخصوص جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد اعترف عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ومنها ما عُقد تحت إشراف الأمم المتحدة، بما لتلك البلدان من احتياجات خاصة في مختلف مجالات التنمية، وبضرورة تقديم المساعدة المؤقته لها بناء على طلبها بهدف حل أكثر مشاكلها حدة. وينبغي للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن ينفذا تلك التوصيات تنفيذا كاملا. وتحقيقا لذلك، ينبغي وضع استراتيجية مناسبة لتعزيز التضامن مع تلك البلدان، مع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على الأولويات العليا لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية، وخاصة في مجال التعاون الإنمائي.

ياء - وسائل التنفيذ

٢٠٣ - إن التنفيذ الفعال لهذه الخطة وكذلك للقرارات والالتزامات التي تم التوصل إليها في السلسلة الأخيرة من المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات يتطلب تعبئة عاجلة واستعمالا أنجع للموارد من أجل التنمية. ومن الضروري إيجاد الإرادة السياسية لتعبئة وإتاحة الموارد اللازمة - من القطاعين الخاص والعام، مالية كانت أم بشرية، وطنية ودولية - إذا ما أرادت جميع

---

(٣١) TD/B/42(1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7، المرفق الأول.

الدول، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، أن تستجيب لهذه الخطة استجابة كامة فعالة. وفي صياغة هذه الاستجابة ينبغي الاهتمام بجانبي الكم والكيف في التنمية وكذلك بأطر التنفيذ الزمنية.

١ - تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

٢٠٤ - ينبغي لجميع البلدان أن تواصل تنفيذ سياسات وتدابير ترمي إلى تعبئة الموارد المحلية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية وإلى تحقيق مستوى مناسب من الادخار المحلي. وينبغي للتدابير أن تتضمن اتباع سياسات ضريبية ونقدية سليمة، وتطبيق نظم ضرائب منصفة وفعالة، وتجنب العجز الكبير في الميزانيات، وتوزيع موارد الميزانية بكفاءة، بحيث تعطي الأولوية الواجبة للإنفاق المنتج.

٢٠٥ - ومن شأن وجود مؤسسات سياسية ونظم قانونية تكفل التوزيع العادل للموارد المحلية أن يعزز كفاءة ومرونة أطر السياسات الوطنية. ويتيح الإنفاق العام فرصا هامة لتعزيز النمو وإعادة توزيع الموارد بإنصاف.

٢٠٦ - وينبغي لجميع البلدان أن تستكشف سبلا جديدة لتوليد موارد مالية جديدة من القطاعين الخاص والعام، بطرائق منها التخفيض المناسب من النفقات العسكرية المفرطة، بما في ذلك النفقات العسكرية العالمية، وتجارة الأسلحة، والاستثمار في إنتاج الأسلحة واقتنائها، مع أخذ مقتضيات الأمن القومي في الاعتبار، وذلك لإتاحة ما يمكن تحويله من أموال إضافية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الموارد الخارجية

٢٠٧ - ينبغي للجهود التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في مجال الادخار، لتوليد المدخرات المحلية الكافية أن تُكمل بموارد خارجية تصل بالاستثمار إلى المستويات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد. وينبغي استكشاف أفكار جديدة ابتكارية لتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

(أ) الديون الخارجية

٢٠٨ - مطلوب من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مواصلة استكشاف سبل لتنفيذ تدابير إضافية وابتكارية للتخفيف كثيرا من أعباء ديون البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، بغية مساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد دون الدخول في أزمة ديون جديدة.

٢٠٩ - وفي هذا الصدد، تجدر الإشادة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي مبادرة أقرتها اللجنة المؤقتة بصندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتهدف إلى تمكين البلدان الفقيرة المستحقة المثقلة بالديون من بلوغ حالة مديونية في حدود الطاقة عن طريق جهود متضافرة من كافة الجهات الدائنة تستند إلى جهود تكيف من جانب البلدان المدينة. ومن المسلم به أن تنفيذ المبادرة يحتاج إلى موارد مالية إضافية من الجهات الدائنة الثنائية ومتعددة الأطراف، دون الإخلال

بالدعم اللازم للأنشطة الإنمائية للبلدان النامية. ومن الأهمية بمكان تطبيق معايير الاستحقاق في المبادرة بصورة مرنة تكفل توفير تغطية كافية للبلدان المثقلة بالديون.

٢١٠ - ويشجع جميع أعضاء نادي باريس على أن ينفذوا تماما المبادرات الرامية إلى الحد كثيرا من العنصر الثنائي في عبء ديون أفقر البلدان المثقلة بالديون وتمكين البلدان التي قطعت شوطا في إحدى استراتيجيات التكيف من الخروج من عملية إعادة الجدولة. ولتحقيق الهدف الأول المذكور أعلاه، ينبغي لنادي باريس أن يطبق شروط نابولي بالكامل بطريقة سريعة وبنّاءة بغية المساهمة في إيجاد حل دائم لمشاكل ديون هذه البلدان.

٢١١ - وينبغي تشجيع الدائنين من القطاع الخاص، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم في سبيل معالجة مشاكل الديون التجارية للبلدان النامية.

٢١٢ - وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل التدابير المناسبة التي تم تحديدها في استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بمشاكل الديون الخارجية التي تواجهها تلك البلدان.

٢١٣ - وتستأثر الديون المتعددة الأطراف بنسبة عالية من الديون الخارجية لعدد من البلدان النامية المثقلة بالديون. ومطلوب من المؤسسات المالية الدولية أن تدرس مزيدا من المقترحات الرامية إلى معالجة مشاكل عدد من البلدان النامية فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحالة الخاصة لكل بلد. ويتعين أن تحافظ تلك المقترحات على مركز الدائن المفضل للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بغية ضمان إمكانية استمرارها في توفير التمويل الميسر اللازم لتنمية البلدان النامية.

(ب) المساعدة الإنمائية الرسمية

٢١٤ - من المهم عكس اتجاه الانخفاض العام الذي تشهده تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في مجال هذه المساعدة في أقرب وقت ممكن. وينبغي لهذه المساعدة أن تركز على البلدان النامية، مع إيلاء أولوية خاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وقد حققت بعض البلدان المانحة، أو تجاوزت، الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما ونسبة ٠,١٥ في المائة من ذلك الناتج للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وحري بها أن تواصل ذلك. وأعادت بلدان أخرى متقدمة النمو تأكيد الالتزامات المقطوعة بتحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن. وعلى البلدان القادرة أن تسعى إلى زيادة حجم مساعدتها في إطار التعاون الإنمائي. وعلى البلدان أيضا أن تفي بالالتزامات المعقودة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ بتقديم الموارد لتعزيز التنمية المستدامة.

(ج) دور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات الإقليمية ومواردها

٢١٥ - ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تواصل القيام بدور رئيسي في التنمية وفي تعزيز استقرار النظام المالي الدولي. وينبغي أن تتسم استجابة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

لاحتياجات البلدان النامية الانمائية وأولوياتها وظروفها الخاصة بالتكيف المتواصل مع التغيرات الكبيرة في الأحوال العالمية. وينبغي لبرامجهما أن تستجيب لما ينفرد به كل بلد من ظروف اقتصادية واجتماعية وشواغل واحتياجات، وأن تتضمن أيضا وبشكل صريح أهدافا في مجال التنمية الاجتماعية، لا سيما القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، ومساعدة الفئات الفقيرة والضعيفة والمحرومة في المجتمع. ولتحقيق ذلك، فإنهما مطالبان بزيادة التعاون مع الأنشطة الإنمائية الأخرى التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وينبغي، في الوقت نفسه، تعزيز قدرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الوفاء بدوريهما بفعالية. وينبغي، بصفة خاصة، كفالة تغذية المؤسسة الإنمائية الدولية بالموارد الكافية في حينه.

٢١٦ - وينبغي للمصارف الإنمائية الإقليمية أن تواصل القيام بدور هام في تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، من اللازم أن يعاد دوريا تغذية موارد آليات التمويل التساهلي التابعة لها بالقدر الكافي وفي حينه، وينبغي للمصارف الإنمائية الإقليمية أن تستجيب على نحو فعال للأولويات الإنمائية.

(د) تمويل الأمم المتحدة للتنمية

٢١٧ - يتطلب قيام منظومة الأمم المتحدة بدورها في التنمية وتعزيز التعاون الإنمائي موارد تُقدم على أساس سليم وقابل للتنبؤ ومستمر ومضمون. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بإدخال زيادة كبيرة على الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية تتفق واحتياجات البلدان النامية والموارد العامة المتاحة للأمم المتحدة. وهذا يتطلب في الوقت نفسه التزاما سياسيا من طرف جميع الدول وتوازنا مناسبا فيما يتصل بالموارد المخصصة لجميع أنشطة الأمم المتحدة وللتنمية. وينبغي مواصلة النظر في نهج جديدة لتمويل أنشطة التعاون الإنمائي الدولي التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك مصادر التمويل المبتكرة.

(هـ) تدفقات الاستثمار الخاص

٢١٨ - ينبغي لجميع البلدان أن تولي اهتماما خاصا للتدابير الرامية إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الدولي وتعزيز إسهامها في التنمية. وبغية تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، من اللازم وجود إطار قانوني يتسم بالاستقرار والمساندة والفاعلية والشفافية. وتشكل حماية الملكية الفكرية عنصرا أساسيا لتهيئة بيئة مواتية لخلق التكنولوجيا ونقلها على الصعيد الدولي. ويعزز الاستثمار أيضا وجود اتفاقات استثمارية تشير إلى أن الاستثمار موضع تقدير وأن جميع المستثمرين سوف يعاملون معاملة عادلة. وعلى الحكومات في البلدان المتقدمة النمو أن تيسر تدفقات الاستثمار الطويلة الأجل إلى البلدان النامية. وينبغي لجميع البلدان أن تتخذ إجراءات تكفل أن يكون تأثير هذه التدفقات إيجابيا على التنمية والنمو المتوازن، والقدرة الإنتاجية، والهياكل الأساسية، ونقل التكنولوجيا، والقضاء على الفقر، واتساع نطاق التجارة، والعمالة والبرامج الاجتماعية.

٢١٩ - وقد أسفرت عولمة الأسواق المالية ونموها عن ظهور حاجة إلى إيجاد تدابير محسنة لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن تقلب تدفقات رأس المال الدولية. وسيتطلب منع حدوث أزمات مالية تعزيز آليات الإنذار المبكر بما في ذلك وجود مراقبة محسنة وفعالة للتطورات الحاصلة في الأسواق المالية الوطنية

والدولية. فإن لم تكف الوقاية، فإن حل مشاكل السوق المالية سيتطلب تعزيز قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على الاستجابة بسرعة وعلى نحو منسق. ويتعين إيجاد آليات مالية لهذا الغرض فضلا عن مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، ينبغي أن يستكشف المجتمع الدولي طرقا لتوسيع نطاق التعاون المعزز المناسب والقيام، حسب الاقتضاء، بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان المهتمة والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية، من أجل تعزيز ترتيبات التشاور الوقائية بين هذه المؤسسات كوسيلة للعمل على قيام بيئة مالية دولية مستقرة مواتية للنمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والحالات التي قد يكون لها أثر كبير على النظام المالي الدولي.

٣ - الجوانب النوعية في التعاون الإنمائي

٢٢٠ - ينبغي للجهود الكمية المذكورة أعلاه أن تُكمل بتدابير تُحسن الجوانب النوعية في التعاون الإنمائي الدولي، لا سيما ما يلي: تحسين التركيز على توزيعه؛ زيادة القدرات الوطنية على تنسيق الموارد الوطنية والدولية؛ تعزيز الملكية الوطنية للبرامج الممولة خارجيا؛ التعاون الدولي القائم على الأولويات الوطنية، مع شركاء إنمائيين آخرين بمن فيهم شركاء من المجتمع المدني؛ تعزيز القدرات الوطنية على التخطيط للتعاون الإنمائي وإدارته ورصده وتقييم أثره.

٢٢١ - ولكي تتحول خطة التنمية إلى إجراء عملي، لا بد من اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز أداء الأمم المتحدة في مجال التنمية. ويجب المحافظة على مستويات كافية لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة مع الاستمرار في تحسين الأداء، بما في ذلك رصد الناتج - لا المدخلات - وتقييمه وقياسه.

٤ - بناء القدرات

٢٢٢ - لكي يكون للأنشطة الإنمائية أثر دائم ينبغي أن يركز التعاون التقني في المستقبل على تعزيز القدرات الوطنية لا على استعمال الخبرة الدولية التي كثيرا ما تكون مكلفة وشراء المعدات المرتبط بالمعونة. ومنظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى النظر مليا فيما إذا كانت أنشطتها تسهم في تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات. وينبغي لهذا التعزيز أن يكون هدفا أساسيا لأنشطتها الميدانية.

٢٢٣ - وينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، أن يعطي الأفضلية، كلما أمكن، لاستخدام الخبراء الوطنيين ذوي الكفاءة، أو عند الاقتضاء، خبراء أكفاء من المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية أو من بلدان نامية أخرى، في تصميم المشاريع والبرامج، وإعدادها وتنفيذها، وتكوين الخبرات المحلية في الأماكن التي تفتقر إليها.

٢٢٤ - وينبغي أن يكون التنفيذ الوطني الطريقة الرئيسية لتنفيذ البرامج التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون نسق التنفيذ الوطني من جانب البلدان المستفيدة متمشيا مع احتياجاتها وقدراتها. والتنفيذ الوطني الفعال يتطلب أيضا أن تولي منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى المشتركة في

تقديم المساعدة التقنية أولوية متزايدة لمساعدة البلدان المستفيدة على بناء و/أو تحسين القدرة اللازمة للقيام بالخدمات على الصعيد الميداني.

٢٢٥ - وينبغي مراعاة الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات والتنفيذ الوطني، في مرحلة تصميم البرامج الإنمائية. ويتعين على الحكومات أن تقوم بدور قيادي في تحديد تلك الاحتياجات في مرحلة التخطيط وأن تكفل وجود درجة كافية من الملكية الوطنية للبرامج، وأن تحقق أكبر قدر ممكن من فعالية المشاريع والبرامج عن طريق تخفيض التكاليف العامة إلى أدنى حد ممكن.

٢٢٦ - ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة على استعداد لتلبية احتياجات مختلف الشركاء الإنمائيين الوطنيين من القدرات، بمن فيهم، إضافة إلى الحكومات، أعضاء المجتمع المدني مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٢٢٧ - وعند بناء القدرات الوطنية، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار عدد من المسائل، منها التحديد الواضح للأهداف والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية التي تتقرر وطنيا وتتلقى، عند الاقتضاء، الدعم من شركاء خارجيين؛ وأداء المهام بفعالية عن طريق قاعدة من الموارد البشرية المدربة تدريبا جيدا؛ وكفاءة التنظيم والإدارة في استخدام ذوي المهارات بكفاءة والاحتفاظ بهم؛ ووجود بيئة سياسية ومؤسسية قادرة على تيسير أداء القطاع العام وغيره من المؤسسات الوطنية ومساءلتها؛ والتوعية بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العامة التي يجري فيها تنمية القدرات.

٢٢٨ - ويمثل التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية أداة قادرة على الإسهام كثيرا في بناء القدرات الوطنية عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والدراية الفنية.

ثالثا - القضايا المؤسسية والمتابعة

ألف - تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية

٢٢٩ - يدخل المجتمع الدولي مرحلة جديدة حافلة بالتحديات، في تنشيط المؤسسات دعما للتعاون الدولي من أجل التنمية. وأصبحت العولمة والتحرير الاقتصادي والترابط من السمات الرئيسية للاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يتأثر النمو والتقدم الاقتصاديان، في عالم متعاظم الترابط، بعملية العولمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للعمل الوطني والدولي من أجل التوسع في الفوائد الناجمة عن عملية العولمة لتفادي خطر تهميش البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي. وأهم تحد تواجهه البلدان النامية هو تحقيق التنمية الذي يتطلب، ضمن أمور أخرى، نموا اقتصاديا وظروفا خارجية مواتية. ومن المسلم به اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن التعاون الدولي من أجل التنمية ضرورة تفرضها مصلحة مشتركة معترف بها. وبالتالي، فمن الضروري أن يعزز هذا التعاون. وللأمم المتحدة في هذا الجهد دور مركزي رئيسي.

٢٣٠ - فلمنظومة الأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في مجال التعاون الدولي من أجل تنشيط التنمية. وفي هذا الصدد، عقدت الأمم المتحدة عددا من المؤتمرات العالمية بشأن القضايا الرئيسية. وانبثق عن هذه المؤتمرات توافق في الآراء بشأن الأخذ بنهج متكامل شامل متعدد الأبعاد إزاء التنمية يعترف، بين أمور أخرى، بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تشكل عناصر مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة. ويعتبر الوفاء بالأهداف والالتزامات المتوصل اليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية، أمرا جوهريا إذا ما أريد للتنمية أن تتحقق بكامل أبعادها وبجميع أوجهها. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تنشيط نظام التعاون الدولي من أجل التنمية، الذي يؤدي دورا هاما في تحقيق هذه الأهداف والالتزامات.

٢٣١ - ومن بين الجهات العديدة الفاعلة في مجال التنمية الدولية، تضطلع الأمم المتحدة، نظرا لطابعها العالمي الفريد وحيادها ولتواجدها الفعلي في أجزاء عديدة من العالم، بدور رئيسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ومن خلال هذه الخطة، توضع التوصيات من أجل زيادة قوة الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها حتى يتسنى لها، ولمنظومة الأمم المتحدة ككل، أن تسهم بشكل أفضل في التنمية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية، من خلال تعزيز دورها في جميع ميادين التعاون الإنمائي الدولي ذات الصلة. ولهذا، ينبغي معالجة المسائل المؤسسية مع الحفاظ على طابع الأمم المتحدة الذي يتسم بالشفافية والديمقراطية والعالمية الحقيقية، ومع مراعاة عمليات الإصلاح الشاملة التي تجري في الأمم المتحدة.

باء - دور الأمم المتحدة في التنمية

٢٣٢ - وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تهدف المنظمة إلى تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية الضرورية لإقامة العلاقات السلمية والودية بين الدول، على أساس احترام مبادئ المساواة في السيادة لجميع أعضائها، وتساوي الشعوب في الحقوق وتقرير مصيرها، والى تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني. ويتسم دور الأمم المتحدة ومهامها في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، كما حددها الميثاق وفصلتها اتفاقات دولية متعددة، بما فيها نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، بسعة النطاق وعمق الأبعاد، وتستلزم الوفاء بها.

٢٣٣ - ومن السمات الرئيسية للأمم المتحدة عضويتها العالمية وولايتها الشاملة. وتحظى الأمم المتحدة بموقع فريد يتيح لها معالجة تحديات تعزيز التنمية في إطار عولمة الاقتصاد العالمي وتعميق الترابط بين الدول. ويجب أن تقوم بدور مركزي أكثر نشاطا وفعالية في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتوفير التوجيه في مجال السياسات فيما يتعلق بقضايا التنمية العالمية. وعلى الأمم المتحدة أن تفي بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، مع مراعاة ما تتسم به أنشطتها من أهمية في هذه المجالات مقابل الأنشطة التي تضطلع بها في الميادين الأخرى.

٢٣٤ - وتمثل الأمم المتحدة منتدى فريدا لبناء التوافق الدولي في الآراء بشأن الأولويات العالمية، حيث لا يوجد بديل عنها. ويعتبر التوصل إلى التوافق في الآراء والالتزامات بشأن القضايا الدولية الاقتصادية والاجتماعية والقضايا المرتبطة بها، بوسائل منها المؤتمرات الدولية المختلفة، من أهم المهام التي تؤديها

منظومة الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من قدرة الأمم المتحدة ومختلف الأجهزة التابعة لها، على القيام بالأعمال ذات الوجهة التحليلية والمتصلة بالسياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣٥ - وتتميز الأمم المتحدة أيضا بمكانة فريدة فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق الآراء في ميدان التنمية من خلال العمليات والصكوك الحكومية الدولية. وفضلا عن ذلك، تضطلع الأمم المتحدة بدور بارز في زيادة الوعي العام وفي تعزيز المبادئ والالتزامات المتفق عليها على الصعيد الدولي والدعوة لها، وتنفيذها، ضمن هذا الإطار. كما أنها تنفذ برامج ملموسة تهدف إلى الاستجابة إلى الاحتياجات الإنمائية والإنسانية، وإلى تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية البيئة من خلال أنشطتها على الصعيد الميداني، وبجمع المعلومات ونشرها.

٢٣٦ - وتضطلع الأمم المتحدة بولاية فريدة في مجال معالجة قضايا السلم والتنمية بطريقة متكاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لمنظومة الأمم المتحدة دورا حيويا تؤديه في تعبئة المجتمع الدولي للاستجابة بطريقة شاملة ومنسقة لاحتياجات الانعاش والتعمير، وكذلك للاحتياجات الإنمائية الأطول أجلا فيما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية. وفي نفس الوقت، ينبغي ضمان التوازن بين هذه الأنشطة وبين قيام المنظمة بمناقشة قضايا التنمية واتخاذ إجراءات بشأنها.

٢٣٧ - وعلى الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة، ومنظمة التجارة العالمية، بدور أساسي في تعزيز مزيد من التناسق والتكامل والتنسيق في مجال وضع السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي، بما في ذلك قضايا سياسات الاقتصاد الكلي، وفي ضمان مبادئ الشفافية والاشتراك والتمثيل الفعالين، وكذلك التنفيذ الفعال للسياسات والأهداف المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة اختصاصات كل من هذه المؤسسات.

٢٣٨ - ومن سمات الأمم المتحدة الهامة ما تقوم به من أنشطة تنفيذية في الميدان من أجل التنمية. وينبغي للسمات الأساسية لهذه الأنشطة أن تشمل، في جملة أمور، طابعها العالمي والطوعي وطابع العطاء وكذلك الحياد والتعددية، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية بطريقة مرنة. وينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي الحاجات والمتطلبات المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وللبلدان المتلقية الأخرى. وفضلا عن ذلك، فإن المنظمة، بحكم ولايتها، في وضع يمكنها من تعزيز نهج متوازن إزاء التنمية. ولهذا، فإن التحدي القائم أمام الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها هو تقديم الدعم الفعال للحكومات، ولا سيما لحكومات البلدان النامية، في الجهود التي تبذلها لمواجهة القضايا الإنمائية المتزايدة التعقد في عالم مترابط.

٢٣٩ - ولن تصبح المنظمة أكثر فعالية وأوثق صلة بالموضوع في تلبيتها لاحتياجات الدول الأعضاء إلا إذا توافر لها التمويل الكافي القابل للتنبؤ به؛ والأداء الرفيع المستوى في ميدان التعاون الدولي من أجل التنمية؛ والشفافية والمساءلة التامة أمام دولها الأعضاء؛ وتنشيط هياكلها المؤسسية؛ وتفادي التداخل والازدواجية؛ واستجابتها للظروف والاتجاهات المتغيرة.

٢٤٠ - وهناك حاجة إلى وجود علاقة واضحة بين عمل الأمم المتحدة في مجال وضع السياسات ودورها التنفيذي.

جيم - تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في مجال التنمية

٢٤١ - خلال السنوات الخمسين الماضية، نمت منظومة الأمم المتحدة واتسعت في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والقطاعات ذات الصلة. وساهمت المنظومة، من خلال أنشطتها، مساهمة هامة في عملية التنمية. وينبغي للمنظمة أن تستجيب بشكل أكثر فعالية للضرورات المتغيرة في مجال التنمية، ولا سيما ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز تنمية البلدان النامية. وستسهم زيادة تنسيق الأنشطة والمؤسسات على نطاق المنظومة في تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة بناء التعاون بين حكومات البلدان والوكالات الإقليمية والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى دعما للعمليات التي تضطلع بها تلك البلدان.

٢٤٢ - ومن الأمور الجوهرية لتحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الانمائية وتركيزها كفالة استرشادها بمجموعة واضحة من أولويات واستراتيجيات تحددها الجمعية العامة، بدعم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتضمن نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة. ومن الجوهري أيضا أن تكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القدرة على الوفاء بدوره في التنسيق الشامل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي والقطاعات ذات الصلة، وفي توجيه الأنشطة التنفيذية.

٢٤٣ - ويلزم بذل الجهود لمواصلة عملية تعزيز فعالية وكفاءة الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وأجزاء أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إطار الأنشطة التنفيذية. وفضلا عن ذلك، سيسهم تحقيق مزيد من التنسيق والتماسك والتكامل فيما بين الأنشطة ذات الصلة وتحسين الروابط بينها، أو أي من الأمرين، في تعزيز الهيكل التنظيمي لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٤٤ - ولكفالة التكامل وتفادي تداخل العمل وازدواجيته بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما فيه لجانه الفنية، أهمية خاصة في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية متابعة فعالة منسقة.

١ - الجمعية العامة

٢٤٥ - إن الجمعية العامة هي أسمى آلية حكومية دولية لصوغ وتقييم السياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وهي المحفل الرئيسي الذي تجري الحكومات فيه الحوار الإنمائي في سياقه السياسي. ويستهدف هذا الحوار التشجيع على التوصل إلى رؤية متكاملة للمسائل المتصلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، فيعمل بذلك على تعميق الفهم السياسي اللازم لتعزيز

التعاون الإنمائي الدولي، كما يستهدف التحفيز على العمل والقيام بالمبادرات. وينبغي للجمعية العامة أن تمارس مزيدا من الريادة في مجال السياسة العامة بالنسبة لقضايا التنمية بقدر ما يوفره ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة من ولايات عامة بشأن هذه القضايا.

٢٤٦ - ويتعين تحديد التدابير اللازمة لتعزيز القدرة على التوصل في مناقشات الجمعية العامة إلى حلول فنية لمشاكل السياسة العامة المحددة، ولاتباع نهج متكامل إزاء التنمية. ولتيسير إجراء مناقشات مستندة إلى نهج متكامل للقضايا الإنمائية، ينبغي استكشاف إمكانية اختيار موضوع رئيسي أو مواضيع رئيسية، من أجل التركيز على المناقشة الموضوعية في إطار كل "مجموعة" في جدول الأعمال دون المساس بحق الوفود في إثارة أي قضايا محددة أخرى أثناء المناقشات.

٢٤٧ - ولدى تعزيز وتنشيط الجمعية العامة، ينبغي لهذه الهيئة أن تنظر، في إطار جميع لجانها الرئيسية، في تشجيع استخدام جميع الآليات المبتكرة وفقا لنظامها الداخلي، كأن تشترك في مناقشات الأفرقة مع الوفود وفي المناقشات التفاعلية التي تشترك فيها بنشاط الأمانة العامة وممثلو الوكالات فضلا عن الخبراء الخارجيين.

٢٤٨ - ينبغي استخدام محفل الجمعية العامة على نحو أفضل لتناول القضايا الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وتقع على الجمعية العامة عموما مسؤولية ضمان تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وتيسير التقدم المحرز واستعراضه. وفي هذا السياق، ينبغي للجمعية العامة أن توفر التوجيهات المتعلقة بالسياسة وأن تضطلع، دوريا، باستعراض عام لتنفيذ نتائج المؤتمرات. وينبغي لهذه المؤتمرات أن تكمل نظر الجمعية العامة المتعمق في القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي.

٢٤٩ - وفي الوقت نفسه، ولكي تؤدي الجمعية العامة دورها الذي ينص عليه الميثاق أداء تاما، يتعين أيضا اتخاذ تدابير، إلى جانب تعزيز الجمعية العامة نفسها، لضمان تنفيذ الأولويات التي تحددها الجمعية تنفيذا تاما، ومتابعتها من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي أن يمارس على نحو تام دور الجمعية العامة المتعلق بتوجيه السياسات في جميع مجالات التنمية، بما فيها قضايا الاقتصاد الكلي، تعزيزا للتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

٢٥٠ - ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوصفه إحدى الهيئات الرئيسية للجمعية العامة، نصيب يسهم به في تعزيز المناقشات الموجهة نحو السياسات داخل اللجنة الثانية.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٥١ - وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز الدور الذي يقوم به بوصفه الآلية المركزية للتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والإشراف على الهيئات الفرعية، ولا سيما لجانه الفنية، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. والجهود الجارية لإصلاح المجلس تقتضي اتخاذ إجراءات أفعل واستعراض برنامج عمل المجلس وأساليب

عمله، وينبغي أن تسفر عن زيادة قدرة المجلس على توفير التوجيه لمنظومة الأمم المتحدة وعلى رصد وتنسيق أعمالها. وينبغي أن يتاح لهذه الإصلاحات أن تتأصل وأن تكون أساسا يرتفع فوقه البناء.

٢٥٢ - وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يقوم بما يلي:

(أ) النظر، في جزء رفيع المستوى وبمشاركة وزارية، في القضايا الرئيسية المتعلقة بالتعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وينبغي أن يستخدم الجزء الرفيع المستوى لتحسين التداؤب بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة. وعلى المجلس أيضا، لدى قيامه بذلك، أن يسهم في تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية؛

(ب) ضمان إجراء متابعة منسقة لتنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من خلال آلياته الفرعية، وتوفير التوجيه والتنسيق عموما لمنظومة الأمم المتحدة ككل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. كما يقتضي تعزيز مهمة التنسيق وجود تفاعل وثيق بين المجلس ولجنة التنسيق الإدارية، التي ينبغي لها أن تدرج في تقاريرها إلى المجلس توصيات عملية المنحى من أجل تحسين التنسيق على نطاق المنظومة بشأن القضايا المعروضة على المجلس؛

(ج) الممارسة التامة لدوره بوصفه الهيئة التنسيقية العامة لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية. وينبغي أن يشمل ذلك توفير التوجيه للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ورصد تنفيذ سياسات الجمعية العامة ومبادئها التوجيهية، بما في ذلك الجوانب التنفيذية لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وينبغي للمجلس أن يعمل على تحقيق مزيد من التلاحم والتفاعل الوثيق بين أعمال هيئاته الفرعية وأعمال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛

(د) تشجيع هيئاته الفرعية على تحسين أساليب عملها وفقا للولايات الصادرة عن الجمعية العامة؛

(هـ) على المجلس، في سياق الجزء العام من اجتماعات المجلس - ومهمته في المقام الأول هي إجراء استعراض عملي المنحى لأنشطة هيئاته الفرعية وتقاريرها وتوصياتها - أن يتجنب أي تكرار للمناقشات التي جرت في تلك الهيئات، وأن يركز الاهتمام على القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتي تتطلب تحديد أولوياتها وتنسيق الاستجابة لها من منظومة الأمم المتحدة ككل.

٢٥٣ - ينبغي لمكتب المجلس أن يقوم بدور ناشط عن طريق الاجتماع بصورة منتظمة، بما في ذلك عقد المجلس مشاورات غير رسمية مفتوحة. ويحيط المكتب المجلس علما بما أجراه من مداولات، ولا تكون له سلطة اتخاذ قرارات بشأن أي من المسائل الموضوعية. وينبغي تشجيع المكتب على مواصلة دوره كطرف تيسيري.

(أ) الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٥٤ - ينبغي للمجلس أن يمارس سلطته كاملة على هيئاته الفرعية. ومن المهم بشكل خاص أن يقدم المجلس توجيها أفضل إلى لجانه الفنية وأفرقة خبرائه وهيئاته. وينبغي أن يكون باستطاعة اللجان الفنية أن تزود المجلس، بطريقة منسقة، بأفضل دعم ممكن في أدائه لدوره في توفير التنسيق والتوجيه عموما وفي متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ولذلك، لا بد من ضمان إمكانية قيام هذه اللجان والأفرقة والهيئات بدورها، بفعالية، كعناصر حفازة على العمل.

٢٥٥ - في حالة اللجان الفنية التي تتحمل مسؤولية أولية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج أحد المؤتمرات الرئيسية، ينبغي للمجلس أن يكفل التساوق والتنسيق بين جداول عملها وبرامج عملها، بالسعي إلى تقسيم العمل بينها بصورة أوضح وتزويدها بتوجيهات واضحة بشأن السياسات العامة. وعلى اللجان الفنية، في إطار ولاية كل منها، أن تركز على القضايا الرئيسية المتصلة بالمؤتمر الذي تكون مسؤولة عنه وأن تحصل على المدخلات من الهيئات الأخرى المعنية بشأن القضايا ذات الصلة.

٢٥٦ - يجري المجلس استعراضا للجانه الفنية وأفرقة الخبراء والهيئات التابعة له وفقا للولايات التي تتضمنها الأجزاء ذات الصلة من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وعقب هذا الاستعراض، الذي ينبغي للمجلس أن ينتهي منه بحلول دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين، يواصل المجلس رصد فعالية وكفاءة هيئاته الفرعية.

(ب) اللجان الإقليمية

٢٥٧ - تؤدي اللجان الإقليمية دورا هاما في التقريب بين الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة والأوضاع والشواغل الإنمائية المحددة للبلدان والمناطق. ويشمل ذلك تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تزويد الجمعية العامة، عن طريق المجلس، بالأعمال التحليلية الموضوعية الموجهة نحو السياسات، ومساعدة البلدان في كل منطقة على تنفيذ ورصد توصيات المؤتمرات والالتزامات الأخرى. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تركز أكثر على المشاكل الإقليمية والتوقعات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بصورة فعالة من حيث التكلفة. ولهذا الغرض، ينبغي الاستفادة من اللجان الإقليمية على نحو أوفى، وفقا للولاية المنوطة بكل منها. وفي هذا السياق، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار نتائج الاستعراض المأذون به من قبل الجمعية العامة. ويكفل المجلس اشتراك اللجان الإقليمية اشتراكا فعالا فيما يجريه من عمليات لفحص متابعة المؤتمرات الرئيسية. كما يشجع المجلس اللجان الإقليمية، بتوجيه من دولها الأعضاء، على مواصلة الاضطلاع بمهمة التقييم الإداري والوظيفي الخاصة بها لكي تعدل أولوياتها وولاياتها ومهامها وهياكلها، آخذة في الاعتبار أنه قد أنشئت مؤسسات إقليمية أخرى عديدة.

٣ - الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة

٢٥٨ - إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هي وسائل هامة للنهوض بالتعاون الإنمائي. وهناك حاجة إلى زيادة موارد الأنشطة التنفيذية الإنمائية زيادة كبيرة على أساس مضمون مستمر يمكن التنبؤ به بما يتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، التي ينبغي معالجتها على نحو عاجل وسريع. ويمكن لمصادر

التمويل المبتكرة أن تشكل عنصرا إضافيا لتوفير الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وينبغي أن تحظى الاحتياجات الملحة والمحددة للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نموا، بالأولوية في تخصيص الموارد الممنوحة للبرامج والمشاريع المقدمة من خلال الصناديق والبرامج.

٢٥٩ - وينبغي أن تنفذ الصناديق والبرامج الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية وفقا لقرارات الجمعية العامة المتخذة بوجه خاص في سياق استعراض سياسات الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وعلى المجلس أن يوفر التوجيه عموما للصناديق والبرامج وفقا للسياسات والأولويات التي تضعها الجمعية العامة. وينبغي للصناديق والبرامج أن تقوم ببناء القدرات من أجل التنفيذ الوطني في البلدان المتلقية؛ وعليها أن تسعى، حسب الاقتضاء، إلى الحصول على الخبرة الفنية من الوكالات المتخصصة لغرض تطوير الخدمات وتنفيذ أنشطة التعاون بمزيد من الفعالية والكفاءة. وقد أثبتت مذكرات التفاهم، التي تحدد بوضوح مسؤوليات كل منها ومجالات تعاونها، أنها مفيدة، وينبغي تشجيعها بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ذات الصلة.

٢٦٠ - وينبغي استعراض الأدوار التي تقوم بها الصناديق والبرامج استعراضا دوريا لضمان استجابتها لاحتياجات الدول الأعضاء وتحسين نوعية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويجب تحسين كفاءة وفعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة عن طريق أمور من بينها تحقيق زيادة كبيرة في تمويلها على أساس مضمون مستمر يمكن التنبؤ به، بما يتمشى مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك بالتنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون البلدان هي القوة الدافعة وراء الأنشطة التنفيذية، وأن يتم الاضطلاع بها لصالح البلدان المتلقية، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها.

٢٦١ - وقد بذلت منظومة الأمم المتحدة جهودا جدية لتحسين أثر مساعدتها الإنمائية على المستوى القطري. وقد بذلت الجهود، ولا تزال تبذل، من أجل تحسين أداء الصناديق والبرامج على المستوى القطري وعلى مستوى المقر. بيد أن هناك حاجة إلى زيادة تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات التي يستخدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بأنشطته التنفيذية، لا سيما بالعمل على تحقيق مزيد من الاتساق في عرض الميزانية على مستوى المقر، وكذلك في تقاسم النظم والخدمات الإدارية في الميدان، قدر الإمكان، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة بالتشاور مع الحكومات الوطنية. كما ينبغي تحقيق المواءمة بين الدورات البرنامجية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٢٦٢ - وتشكل الخطط والأولويات الوطنية الإطار المرجعي الوحيد القابل للاستمرار فيما يتعلق بالبرمجة الوطنية للأنشطة التنفيذية المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تكون ذات دوافع قطرية. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد فرادى الولايات وأوجه التكامل الخاصة بالمؤسسات والهيئات المشمولة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي للمذكرة الاستراتيجية القطرية - التي لا تزال تمثل مبادرة طوعية من البلدان المتلقية - أن تصوغها البلدان المتلقية الراغبة بفضل مساعدة من منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون معها، في ظل قيادة المنسق المقيم، في جميع البلدان المتلقية التي تقرر حكوماتها ذلك.

ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ينبغي لجهود الإصلاح، أن تستهدف، في جملة أمور، تعزيز الفعالية والكفاءة في عملية إيصال المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك باستخدام نظام المنسق المقيم. وهناك دور مهم للأمين العام في هذا الصدد، دعما للعملية الحكومية الدولية. وينبغي للمنسق المقيم أن يعمل، بالتشاور التام مع الحكومات، على تيسير متابعة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني للمؤتمرات الدولية الرئيسية متابعة مترابطة منسقة.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٦٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة المختص بالمعالجة المتكاملة للقضايا الإنمائية والقضايا المترابطة معها في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وبالنظر إلى الميزة النسبية التي يتمتع بها المؤتمر في معالجة القضايا الإنمائية المتصلة بالتجارة، ينبغي أن يواصل العمل، بأسلوب التكامل مع منظمة التجارة العالمية، على تيسير إندماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي، وعلى تعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

٢٦٤ - وقد قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بوصفه جزءا من منظومة الأمم المتحدة ومساهما في عملية تنشيطها، باعتماد إصلاحات بعيدة الأثر، تجسدت في إعلان ميدراند والوثيقة المعنونة "شراكة من أجل النمو والتنمية"[٣٢] المعتمدة بتوافق الآراء في الدورة التاسعة للمؤتمر، وبذا تكيف مع الطرائق الاقتصادية والمؤسسية الجديدة التي أوجدتها عملية العولمة، وإبرام الاتفاقات التي انتهت إليها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإنشاء منظمة التجارة العالمية؛ وينبغي تنفيذ هذه الإصلاحات وتوطيدها وتعزيزها، وفقا للمقررات المتخذة في الدورة التاسعة للمؤتمر.

٢٦٥ - وجهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي تستهدف تيسير اندماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، ولا سيما الموجودة منها في أفريقيا، في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، هي جهود ضرورية للنجاح في تنفيذ خطة التنمية. ويرجى أن توفر الدورة العاشرة للمؤتمر، المقرر عقدها في تايلند في عام ٢٠٠٠، فرصة لتقييم التقدم المحرز وتعزيز الشراكة العالمية من أجل النمو والتنمية.

٥ - الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

٢٦٦ - تؤدي الوكالات المتخصصة، وفقا للتعريف الوارد لها في الفصل التاسع من الميثاق، دورا حيويا في تعزيز تنفيذ الجوانب المختلفة لتوافق الآراء العالمي بشأن التعاون الدولي لأغراض التنمية وفي تشجيع وتأمين التعاون الدولي اللازم في هذا الصدد. وينبغي أن يجري دوريا تقييم أنشطة الوكالات المتخصصة وأولوياتها وبرامجها الأساسية لكي تظل ملائمة لمصالح الدول الأعضاء فيها. وتقضي المادة ٥٨ من الميثاق

---

(٣٢) أنظر A/51/308.

بأن على المنظمة أن تقدم توصيات بشأن تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة وأنشطتها. والأمين العام مدعو إلى تقديم توصيات بهذا الشأن.

٢٦٧ - وينبغي تصميم آليات لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من القيام، في إطار ولايته، بتوفير التوجيه للوكالات المتخصصة ومن إحالة الأولويات المؤسسية حسبما صاغتها الجمعية العامة. وينبغي أن تشترك الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في حوار مركز مع المجلس لتحديد الكيفية التي يمكن بها تعديل أنشطتها استجابة لتلك الأولويات. كما ينبغي أن يقدم المجلس توصيات مناسبة لكفالة الترابط والتكامل بين الجهود التي تبذلها جميع الهيئات، آخذا في اعتباره دور الصناديق والبرامج.

٢٦٨ - ويلزم أيضا بذل جهود لزيادة الشفافية في عمليات الوكالات. ومن الضروري تعزيز التعاون والتنسيق بشأن المواضيع محل الاهتمام المشترك فيما بين الوكالات المتخصصة، وبين هذه الوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة حيثما يكون ذلك مناسبا. كما يمكن تحسين فعالية أنشطة المجلس وكفاءتها بزيادة التفاعل مع الوكالات المتخصصة، بما في ذلك تقديم التقارير الدورية الى الجمعية العامة، عن طريق المجلس، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة. وسيكون من الضروري في هذا الصدد كفالة الرصد الفعال لمتابعة الكيانات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة للاستنتاجات التي يتوصل إليها المجلس.

٢٦٩ - ومن العناصر الجوهرية عنصر التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم الفعال في ميدان التنمية الصناعية. ومن المرجح في هذا الصدد أن تؤدي عملية الإصلاح التي تعكف عليها حاليا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى تحديد دورها على نحو أفضل وتعزيزه، وإلى جعل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية أكثر ملاءمة وفعالية وتأثيرا وفقا لأولويات الدول الأعضاء فيها.

٦ - الأمانة العامة

٢٧٠ - من الأمور المهمة هيكل الأمانة العامة وكيفية أدائها لوظائفها وخدمات الدعم التي تقدمها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، ومن ثم يجب تعزيزها وتحسينها لزيادة فعالية الأمم المتحدة في ميدان التنمية. ولا يمكن بحث هذه الأمور بمعزل عن الهيكل الإداري العام، والمسارات المنشودة للسلطة، وعمليات صنع القرار في المنظمة. وينبغي، على وجه الخصوص، العمل على تلافي تشتت الجهود والموارد بما يؤدي بلا داع إلى تداخل المسؤوليات وتفتت عمليات صنع القرار في الأمانة العامة. ويضاف إلى ذلك أن علاقات الأمين العام بالوكالات المتخصصة أمر بالغ الأهمية ويلزم مواصلة العمل على تحسينه.

٢٧١ - وينبغي أن تستطلع، وفقا للأولويات التي تحددها الجمعية العامة، طرق ووسائل إعادة تخصيص الوفورات الناتجة عن الإصلاح وتحسين الفعالية عموما من حيث التكلفة، بغية تعزيز الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويرجى من الأمين العام أن يقدم مقترحات من أجل ذلك.

٢٧٢ - ومن المسلم به أن الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول في المنظمة، مسؤول عن أداء الأمانة العامة لوظائفها وفقا للميثاق. وإعادة تشكيل الأمانة العامة تمثل جزءا حيويا من عملية تنشيط دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ولكي تزداد فعالية الأمم المتحدة في العمل على دعم التنمية بمزيد من الترابط والتنسيق والتكامل، ينبغي للإصلاحات المقبلة أن تستهدف ما يلي:

(أ) كفالة التنفيذ الشامل الفعال لأهداف خطة التنمية وللأهداف ذات الصلة المنصوص عليها في الميثاق وفي الولايات المسندة من أجهزة تقرير السياسات؛

(ب) ترشيد هيكل الأمانة العامة على نحو يؤدي إلى تحسين فعاليتها وكفاءتها في العمل، وتفادي الإزدواج، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، ويكفل المساءلة فيما تضطلع به من عمليات؛

(ج) كفالة الشفافية وفعالية التنفيذ في إجراءات تعيين الموظفين ومبادئه وممارساته؛ وكفالة الحفاظ على الطابع الدولي البحت للموظفين؛ وضمان أرفع مستويات الكفاءة والمقدرة والنزاهة، فضلا عن زيادة الفعالية في تطبيق المبادئ التي تنظم تعيين الموظفين، بما في ذلك توخي أن يكون التوظيف على أوسع أساس جغرافي ممكن، مع احترام مواد الميثاق ذات الصلة؛

(د) كفالة مراعاة أي عملية لإعادة تنظيم الإدارات الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وأي مقترحات أخرى لإصلاح الأمانة العامة، للحفاظ على استقلال الأمم المتحدة وتنوعها الفكري ووضوح صورتها في مجال تحليل السياسات ولتعزيز ذلك كله؛

(هـ) كفالة مراعاة المبادرات المتعلقة بإصلاح الأمانة العامة للتدابير المعتمدة بالفعل، وكفالة السماح لهذه المبادرات بأن تتوطد. وينبغي أن تنفذ عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة بأسلوب يلبي على الوجه الفعال احتياجات الدول الأعضاء ويراعي على نحو تام الشواغل الإنمائية لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية؛

(و) إيلاء الاعتبار لتطبيق اللامركزية، حسب الاقتضاء، نزولا من المقر إلى المستويين الإقليمي والميداني، بما في ذلك اللجان الإقليمية، عملا على زيادة قدرة الأمم المتحدة على تقوية التركيز على المشاكل والاحتمالات الإقليمية بأسلوب فعال من حيث التكلفة، مع مراعاة العملية الجارية لإعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٧ - تقديم التقارير

٢٧٣ - ينبغي أن تكون التقارير المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية موجزة وأن يكون تركيزها على الجانب العملي. وينبغي للهيئات الحكومية الدولية أن تعمل على ترشيد وتبسيط إجراءات تقديم التقارير،

حيثما يلزم ذلك. وينبغي أن توفر جميع الوثائق طبقا للجداول الزمنية المحددة وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٨ - التنسيق فيما بين الوكالات

٢٧٤ - إن تحسين التنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة أمر أساسي لدعم أهداف خطة التنمية. وذلك يشمل التنسيق والتعاون في المواضيع التي تحظى باهتمام مشترك وتحديد مواطن قوة وضعف كل من الوكالات من أجل ضمان أداء منظومة الأمم المتحدة دورها بمزيد من الفعالية والكفاءة، مع أخذ ولايات هذه الوكالات في الحسبان. وفي هذا السياق، ينبغي أن تضطلع لجنة التنسيق الإدارية بمهام معززة لأغراض التنسيق المشترك بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تطلع اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المسائل المتصلة بالتنسيق على مستوى المنظومة وأن تقدم توصيات بشأنها. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز دور لجنة التنسيق الإدارية ولجنتيها الدائمتين لضمان عمل منظومة الأمم المتحدة بأسلوب متساوق منسق ومتكامل. وينبغي ضمان تبادل المعلومات بصورة منهجية وتوزيع المهام على نحو مناسب داخل آلية اللجنة ومع أي آلية محددة مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فرق العمل المواضيعية المخصصة المشتركة بين الوكالات المنشأة في سياق متابعة مؤتمرات معينة. وينبغي إتاحة معلومات كاملة للدول الأعضاء عن أعمال اللجنة والسعي الى توزيع تقريرها على نطاق أوسع.

٩ - اشتراك المنظمات غير الحكومية ومنظمات رئيسية أخرى

٢٧٥ - ينبغي تشجيع المساهمة البناءة للمنظمات غير الحكومية والجماعات الرئيسية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، في تنفيذ خطة التنمية. وينبغي استخدام الآليات القائمة لإدماج المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة استخداما كاملا وتحسينها عند الاقتضاء، مع مراعاة قواعد وإجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة ونتائج اجتماعات فريق الجمعية العامة العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

دال - التفاعل بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، ومنها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية

٢٧٦ - إن التفاعل والتعاون المتزايدين بين الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، ضروريان للاستجابة لتحديات التنمية. كذلك، ينبغي تعزيز علاقات عمل تعاونية بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وتوجد بالفعل أمثلة على تعاون كهذا. وهناك حاجة الى وضع نهوج إضافية لهذا النوع من التفاعل والتعاون تكون فعالة ومبتكرة.

٢٧٧ - ويتطلب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز نهجا متكاملا يشمل حوارا أوثق على المستوى الحكومي الدولي بشأن السياسات في مجالات ذات صلة بقضايا السياسة الإنمائية الدولية،

مع مراعاة اختصاصات كل منها. ودعما لهذا الحوار، ينبغي توثيق العلاقات بين الأمم المتحدة، عن طريق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، لا سيما اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي للجمعية أن تلعب دورا أكثر نشاطا في المسائل الاقتصادية العالمية بما في ذلك المداولات المتعلقة بقضايا الاقتصاد الكلي.

٢٧٨ - وينبغي للمؤسسات المالية والتجارية الدولية أن تشارك بصورة أوثق في إعداد وأعمال الجزء الرفيع المستوى من المجلس في الوقت المناسب. وينبغي أن يُسهم رؤساء هذه المؤسسات بنشاط في مناقشة الموضوع الذي يُختار لذلك الجزء. كما ينبغي تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس بالفعل لضمان تعزيز اشتراك هذه المؤسسات بوسائل منها تقديم تقارير ذات صلة.

٢٧٩ - ويمكن للاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس أن تتيح فرصة إضافية للنظر في قضايا عالمية ذات أولوية عالية ولتحديد المجالات التي يمكن أن تتضافر فيها جهود هذه المؤسسات في تعزيز التنمية.

٢٨٠ - وينبغي استكشاف طرائق ملموسة لتعزيز تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز حول قضايا التنمية. كما يمكن استكشاف طرائق مماثلة مع منظمة التجارة العالمية. وينبغي تشجيع عقد اجتماعات مشتركة بين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن موضوعات مختارة، بما فيها الموضوعات التي حددتها الجمعية العامة.

٢٨١ - وعلى مستوى الميدان، ينبغي أن يتعاون جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعاونا أوثق مع مؤسسات بريتون وودز، عملا باحكام الولايات الخاصة لكل منهما، في مجالات بناء القدرات والعمليات الميدانية، وفقا لأولويات تحددها البلدان المستفيدة. وينبغي لها، في ظل توجيه عام من الحكومات الوطنية، أن توسع تعاونها، في الوقت الملائم، في مجال التمويل المشترك للبرامج والمشاريع الميدانية وأن تستكشف طرقا مبتكرة لجمع مواردهما والتوسع فيها. وبالتشاور والاتفاق مع الحكومات، ينبغي بذل الجهود لتعزيز التكاملية بين مذكرات الاستراتيجية القطرية، أينما وُجدت، وورقات إطار سياسات مؤسسات بريتون وودز واستراتيجيات المساعدة القطرية التي يقدمها البنك الدولي. وعند توجيه المساعدة المالية والتقنية عن طريق مؤسسات مالية إنمائية متعددة الأطراف، تُشجَّع البلدان المانحة على مراعاة أدوار ومهام كل من برامج الأمم المتحدة وصناديقها ومؤسسات بريتون وودز، ضمانا لتكاملية المساعدة الإنمائية.

٢٨٢ - وفي حالات ما بعد الطوارئ، يجب أن تدعم الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز عملية الانتقال من مرحلة الطوارئ الى مرحلة الإنعاش والتعمير والتنمية الطويلة الأجل. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

هاء - المتابعة والتنفيذ

٢٨٣ - ستضطلع الجمعية العامة بمهمة المتابعة الحكومية الدولية لخطة التنمية بوصفها أسمى آلية حكومية دولية والجهاز الرئيسي لتقرير السياسات والتقييم في منظومة الأمم المتحدة. وقد دعت الجمعية الى تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة والذي ينبغي أن يكون بمثابة آلية هامة تجرى من خلالها في الإطار الحكومي الدولي متابعة وتقييم هذه الخطة وتنفيذها. وينبغي أيضا انتهاز فرصة هذا الحوار لمناقشة المسائل الجديدة والناشئة فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

٢٨٤ - وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في حدود ولايته، بمساعدة الجمعية العامة في الإشراف على تنفيذ الخطة على نطاق المنظومة وبتقديم توصيات في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، للحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية دور هام في متابعة الخطة يؤديه كل منها على صعيده الخاص.

٢٨٥ - وتتصل اتصالا وثيقا بمتابعة وتنفيذ الخطة حاجة ملحة الى توخي التكامل والترابط والاتساق لدى القيام على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بتنفيذ ومتابعة التوصيات والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات والاتفاقات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة والمتعلقة بالتنمية. وينبغي استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات وذلك لتحديد التقدم المحرز الى جانب العقبات التي تحول دون التنفيذ الكامل الفعال لهذه النتائج. ولئن كانت المسؤولية الأولى عن تنفيذ الإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدتها المؤتمرات الدولية تقع على عاتق الحكومات، فإن للمجتمع الدولي، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية المتعددة الأطراف، دورا هاما في المساهمة في تنفيذ نتائج هذه المؤتمرات على جميع المستويات، والمساعدة في هذا التنفيذ وتيسيره واستعراض التقدم المحرز فيه، وفي مواصلة ترويج أهدافها ومقاصدها.

٢٨٦ - وهناك حاجة الى التزام سياسي قوي من جانب المجتمع الدولي لتنفيذ تعاون دولي معزز من أجل التنمية كما يتضح في هذه الخطة. فتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من جميع المصادر من أجل التنمية هي عنصر أساسي في التنفيذ الشامل الفعال للخطة. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود معززة لتعبئة وتوفير موارد مالية جديدة إضافية من أجل التنمية في البلدان النامية. وبالرغم من زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا أساسيا للتمويل الخارجي. وتؤكد الدول المتقدمة النمو من جديد ما تعهدت به من التزام بأن تحقق في أسرع وقت ممكن أهداف الأمم المتحدة المتفق عليها، وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، و ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نموا. وستسعى الدول المانحة التي حققت هدف الـ ٠,١٥ في المائة الى التعهد ببلوغ هدف ٠,٢٠ في المائة. كما يلزم بذل جهود إضافية لتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية والى تركيز هذه المساعدة على البلدان الأكثر فقرا.

٢٨٧ - وينبغي إيلاء الاعتبار اللازم لطرائق إجراء حوار حكومي دولي عن تمويل التنمية، مع أخذ توصية الأمين العام بعين الاعتبار.